جماعة الإدارة العليا
المؤتمر السنوى (٤١)

نحو عقد إجتماعى جديد . . . ماذا نريد لمصر ؟

العقد الإجتماعى الجديد و تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر تجارب العالم و الإقتصادات العربية و مصر خلال الفترة (٢٠٠٢ - ٢٠٠٤)

إعداد
دكتور / أبو هنطش عبد المجيد أحمد

العقد الاجتماعي الجديد وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر
تجارب العالم والاقتصادات العربية ومصر
خلال الفترة (٢٠٠٢ - ٢٠٠٤م)

ورقة مقدمة إلى المؤتمر الحادي والأربعين لجماعة الإدارة العليا
المنعقد بالإسكندرية خلال الفترة (١١/١٦ - ٢٠/١١/٢٠٠٥م)

إعـــداد

دكتور/ أبوهنطش عبدالمجيد أحمد

خبير اقتصادي – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

وزارة الاقتصاد والتخطيط

المملكة العربية السعودية

العقد الاجتماعي الجديد وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر

تجارب العالم والاقتصادات العربية ومصر

خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٤م)

المحـــــتويات

مقــدمة عامة:

أ- تقـــــديم:

استـجابة للدعوة الكريمة التي وجهت إليَّ من رئاسة وأمانة مؤتمر جمــاعة الإدارة العليــا الحـادي والأربعين المنعقد بمدينـــة الإسـكندرية خــلال الفترة (١٦-٢٠/١١/٢٠٠٥م) للمشـــاركة فـــي المؤتمــر والتحدث حول "واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العالمي وتوجهاته فـــي الاقتصـــادات العربيـــة ومصر خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٤م)".

ونظراً لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الاقتصاد العالمي، مع تزايد العولمة وتحريــر المبادلات الدولية في اقتصاد عالمي يزداد انفتاحاً وتكاملاً، ومع السباق المحموم بيـــن جميـــع الاقتصـــادات المتقدمة والنامية على السواء لجلب التقنيات الصناعية المستحدثة والمعرفة المصاحبة للاســـتثمار الأجنبـــي المباشر المتدفق إليها، مستهدفة تدعيم القدرات والكفاءات الوطنية المحلية في كافة قطاعات الاقتصاد الوطني، وخاصة مجال التصنيع والتكنولوجيا الصناعية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. فقد قمت بإعداد الورقـــة البحثية المرفقة بعنوان "العقد الاجتماعي الجديد والاستثمار الأجنبي المباشر، تجارب العـــالم والاقتصـــادات العربية ومصر خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٤م).

ولقد حرصت كثيراً أن يأتي تقديم وعرض هذه الورقة البحثية .. متكاملاً مع أوراق البحوث الســابق تقديمها وعرضها والتحدث بشأنها أمام هذا المؤتمر المنعقد في أكتوبر ٢٠٠٣م تحت عنوان "خبرات تحديــث الصناعة عالمياً والواقع المصري – التطور التكنولوجي والتقدم الصناعي بالأرقام والمؤشرات"، وفي أكتوبر ٢٠٠٤م تحت عنوان "متغيرات تنافسية النمو في الاقتصاد العالمي وتطبيقاتها علـــى الاقتصـــادات العربيـــة ومصر خلال عام ٢٠٠٣م". موضوعات هذه البحوث الثلاثة المشار إليها بعناصرهـــا الرئيســـية والبيانـــات والمؤشرات والتحليلات المتضمنة في كل منها، التي قمت بإعدادها وتشرفت بطرحها والتحدث بشأنها أمــــام هذا المؤتمر الموقر .. مع أنها تتناول ثلاثة موضوعات متكاملة، تركز على تقييم الأداء الصناعي التنافســـي وتنافسية النمو وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، على مستوى الاقتصادات العالمية، فـــهي تنطـــوي علـــى الرصد والتقييم والتحليل المستند إلى المفاهيم العلمية والخبرة العملية للتعرف على جوانب التقـــدم والتطـــور للاقتصاد المصري وبعض الاقتصادات العربية الأخرى، بين منظومة الاقتصاد العالمي، مع الإشـــارة إلـــى بعض الجوانب المرتبطة بتجارب الاقتصادات الناهضة وغيرها من الاقتصادات التي حققت نجاحاً ملحوظـــاً في التنمية الاقتصادية.

وعندما نتناول موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر بالدراسة والتحليل، فلابد من التطرق إلى منظومة المتغيرات الأخرى المرتبطة به مباشرة، والتي تتركز في نقل التكنولوجيا، والتحديـــث والتطويـــر التقنـــي، والأداء الصناعي التنافسي، وتنافسية النمو، وأيضاً مدى مشاركة ومساهمة المؤسسات والشركات الوطنية مع الشركات والمؤسسات متعددة الجنسية في النشاط الفني، تلك الشركات التي تسيطر – بشكل أساسي – علـــى أنشطة التحديث والتطوير والتي تضطلع بالجانب الأكبر في الاســـتثمار الأجنبـــي المباشـــر المتدفـــق إلـــى الاقتصادات العالمية المضيفة (الجاذبة) للاستثمار الأجنبي.

فإذا علمنا أن الاستثمار الأجنبي المباشر، يجلب – خلافاً لرأس المال – العديد من المدخلات الصناعية، مثل التقنيات المتطورة، والمهارات والخبرات المتقدمة عالية المستوى، وأحدث فنون الصناعة وطرق التصنيع المستحدثة، والتقنيات الإدارية، وتعزيز القدرة على النفاذ إلى الأسواق الدولية.

وأن تطوير وتحسين مستوى الأداء الصناعي التنافسي يستند – بشكل جزئي – إلى نقل التكنولوجيا والمدخلات الصناعية المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى الاقتصاد الوطني.

ومن هذا المنطلق، فإن دراسة وتحليل وتقييم الاستثمار الأجنبي المباشر، يجب أن يتم في إطار مصفوفة معلومات متكاملة شاملة تضم مؤشرات المتغيرات المرتبطة به المشار إليها أعلاه.

أضف إلى كل هذا، أن بيئة الاقتصاد الكلي ومدى تهيئة بيئة ومناخ الاستثمار والوضع المؤسسي العام والتطور السياسي والحالة الاجتماعية العامة في الاقتصاد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر .. لابد أنها موضع حسابات دقيقة من قبل المستثمر أو المستثمرون الأجانب (Foreign Direct Investors)، سواء كانوا أفراد أو هيئات ومؤسسات أجنبية أو اقتصادات عالمية، فهذه المتغيرات والعناصر المشار إليها تشكل محددات أساسية هامة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتكثيف الاستفادة منه.

ومع أن الاستثمار الأجنبي المباشر يظل في الأساس متغير مساعد أو مساند المستهدف منه بالدرجة الأولى جلب التقنيات الصناعية المطورة أو المستحدثة.

ونظراً لوقوع مجموعة الاقتصادات العربية – حسب مؤشر مستوى الأداء الصناعي التنافسي ("CIP" Index) وحسب مؤشر التكنولوجيا (Technology Index) – في ترتيب متأخر بين الاقتصادات العالمية، وإن كانت بعض هذه الاقتصادات العربية مثل الأردن وتونس ومصر قد حققت بعض التحسن في الأداء الصناعي في السنوات الأخيرة، إلا أنها جاءت جميعها في ترتيب متأخر في هذا المجال .. الأمر الذي يحتم بالضرورة الانخراط في هذا السباق المحموم بين جميع الاقتصادات المتقدمة والنامية على السواء بهدف امتلاك التكنولوجيا الصناعية المتقدمة والعقول التي تتميز بها.

إن تحسين وتطوير قدرات قطاعات التصنيع والتكنولوجيا الصناعية، يمكن أن يتحقق – جزئياً – من خلال جلب التقنيات الصناعية والمدخلات الصناعية الأخرى المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إليها، مع امتلاك القدرة على التكيف السريع مع سرعة التغيير في هذه التقنيات الصناعية على المستوى العالمي، ويتحقق – جزئياً – من خلال بناء القدرات الوطنية وامتلاك التقنيات الصناعية ذاتياً بجهود البحث والتطوير.

وقد تم استقراء وتحليل وتقييم البيانات والمؤشرات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الاقتصادات العالمية خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٤م)، ومن ثم الاستدلال على جوانب التقدم والتفوق لدى بعض الاقتصادات الناهضة وأيضاً الاقتصادات المتقدمة، وإمكان الوقوف على حالة الاقتصادات العربية ومنها بالطبع الاقتصاد المصري .. وقد تم التحليل والتقييم والاستدلال في إطار منظومة متكاملة شاملة من المعلومات والمؤشرات المتضمنة في التقارير الصادرة على المستوى العالمي، خاصة تلك الصادرة

عن المنظمات والهيئات الدولية الرئيسية، منها؛ "تقرير الاستثمار الدولي"، الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "UNCTAD" في كل من عامي ٢٠٠٤م، ٢٠٠٥م، "وتقرير الوضع التنافسي العالمي ٢٠٠٤م" الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، وأيضاً "إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر" الصادرة عن صندوق النقد الدولي (IMF)، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ٢٠٠٣م، "وتقرير الأداء الصناعي العالمي ٢٠٠٤م" الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "UNIDO".

أظهر التحليل والتقييم، أن مجموعة الاقتصادات المتقدمة، رغم أنها تعتمد – بشكل شبه كامل – على جهود البحث والتحديث والتطوير والقدرات والإمكانات الذاتية لامتلاك التكنولوجيا الصناعية المتطورة، الأمر الذي وضع هذه الاقتصادات المتقدمة في صدارة الاقتصادات العالمية، حسب مؤشرات الأداء الصناعي التنافسي وتنافسية النمو والتحديث والتطوير ومؤشرات عديدة أخرى .. إلا أن هذه الاقتصادات المتقدمة، جاءت أيضاً في صدارة الاقتصادات العالمية حسب مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إليها والصادر منها في عام ٢٠٠٤م، وأيضاً حسب مؤشرات تراكم هذا الاستثمار الأجنبي المباشر بنهاية عام ٢٠٠٤م، على مستوى الاقتصاد العالمي.

ويشير هذا إلى أن مجموعة الاقتصادات المتقدمة لم تتوان عن جذب واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وما يصاحبه من مدخلات صناعية داعمة للتفوق الصناعي والتقني لهذه الاقتصادات، ساعية من وراء ذلك إلى امتلاك التكنولوجيا الصناعية المتطورة وتطوير الموجود منها ذاتياً من خلال بناء القدرات العلمية والخبرات العملية المتميزة كماً ونوعاً.

ويستدل من هذا أيضاً، على قوة الاقتصادات المتقدمة ومدى الهيمنة على تحرك وانتقال الاستثمار الأجنبي بين الاقتصادات العالمية، وأيضاً على نقل التقنية والمعرفة.

أظهر التحليل أيضاً، أن العديد من الاقتصادات النامية، وعلى الأخص تلك الاقتصادات الناهضة التي خطت خطوات ملموسة نحو اللحاق بركب الاقتصادات المتقدمة والتطوير التكنولوجي والتقدم الصناعي .. قد تمكنت من استخدام الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إليها، على نحوٍ أتاح لها تطوير التكنولوجيا الصناعية، وبناء قدرات ومهارات وطنية عالية المستوى في قطاع التصنيع، والتنافس على المستوى العالمي بكفاءة عالية، ومن هذه الاقتصادات كل من الصين وسنغافورا وماليزيا وكوريا وتايلاند واقتصادات عديدة أخرى.

لقد تبين من التحليل والتقييم، أن وضع الاقتصاد الصيني في الترتيب رقم (١١) ضمن مجموعة الاقتصادات العالمية التي في صدارة القائمة التي تضم (١٤٠) اقتصادات عالمية – حسب مؤشر تراكم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى هذه الاقتصادات، وتفوقه على العديد من الاقتصادات المتقدمة في هذا الخصوص، مثل إيطاليا وسويسرا والسويد واليابان، واقتصادات متقدمة وناهضة أخرى .. مما يشير إلى قوة الاقتصاد الصيني، خاصة قطاع التصنيع، على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر بما ينطوي عليه من جلب التكنولوجيا الصناعية المتطورة، حيث ساهم هذا الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى الاقتصاد الصيني في تسريع نمو الصادرات السلعية الصينية بمعدل نمو سنوي حوالي (١٥%) خلال الفترة (١٩٨٩-٢٠٠١م).

كما تبين من التحليل والتقييم، ضعف الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق سنوياً إلى مجموعة الاقتصادات العربية ولم تزد نسبته عن (١,٩%) من إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الاقتصادات العالمية في عام ٢٠٠٤م، في حين بلغت هذه النسبة (٢,٥%) لسنغافورا، (٢,٦%) للمكسيك، (٢,٨%) للبرازيل.

هذا إضافة إلى ضآلة الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق الصادر من مجموعة الاقتصادات العربية إلى الاقتصادات العالمية، والذي لم يزد عن (٧١٨) مليون دولار في عام ٢٠٠٢م، وجاءت محصلته بالسالب في عامي ٢٠٠٣، ٢٠٠٤م.

وترتب على ذلك – بالطبع – ضعف تراكم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى هذه الاقتصادات العربية، ولم تزد نسبته عن (١,٥%) من الإجمالي على المستوى العالمي بنهاية عام ٢٠٠٤م، وهي منخفضة عن النسبة الخاصة بكل من المكسيك وسنغافورا والبرازيل. مما وضع جميع الاقتصادات العربية في ترتيب متأخر بعد الـ(٤٠) اقتصاداً الأولى التي في صدارة القائمة التي تضم (١٤٠) اقتصادات عالمية، حسب تراكم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إليها بنهاية عام ٢٠٠٤م، المبينة في تقرير الاستثمار الدولي ٢٠٠٥م.

وترتب على ذلك أيضاً، ضآلة تراكم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق الصادر من مجموعة الاقتصادات العربية إلى الاقتصادات العالمية، ولم تزد نسبته عن (٠,٢%) بنهاية عام ٢٠٠٣م، (٠,١%) بنهاية عام ٢٠٠٤م.

ويشير ذلك إلى ضعف إسهام هذه الاقتصادات العربية في حركة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد أو الصادر إلى أو من الاقتصادات العالمية خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٤م). هذه المساهمة المتدنية لا تتيح لهذه الاقتصادات العربية إمكان جلب المدخلات الصناعية الأساسية المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر والتي لا يخاطر المستثمر الأجنبي (سواء كان فرد أو شركة أو مؤسسة أو حكومة) بتقديمها إلى الاقتصاد المضيف للاستثمار الأجنبي، مع استثمارات أجنبية (ضئيلة) بالمقاييس الدولية، لا يحقق المستثمر من ورائها المنافع والعوائد المناسبة المجزية.

ومع ضعف إسهام الاقتصادات العربية في حركة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي، ومع ضعف مستوى الأداء الصناعي التنافسي لها، ومع تدني المساهمة النسبية للمنتجات ذات التكنولوجيا الرفيعة والمتوسطة في الصادرات الصناعية لمعظم هذه الاقتصادات، وتدني مؤشرات التقدم التكنولوجي والتطوير والتحديث التقني لها .. كل هذا من شأنه أن يؤدي إلى إمكان وقوع العديد من هذه الاقتصادات العربية فريسة لمخاطر التهميش والعزل، رغم ما تملكه من موارد طبيعية وكفاءات وقدرات وموارد بشرية لا يستهان بها.

أظهر التحليل أيضاً، ضآلة الاستثمارات العربية البينية، بالمقاييس الدولية، وأنها لا تشكل استثمارات مُجدية أو استثمارات مخططة، وتتنافى مع وجود استراتيجية متكاملة لتطوير الاستثمارات العربية البينية.

أظهر التحليل والتقييم، ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى الاقتصاد المصري في عام ٢٠٠٤م مقارنة بعامي ٢٠٠٣، ٢٠٠٢م، مما وضع الاقتصاد المصري في الترتيب رقم (٤٨) حسب

مؤشر تراكم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إليه ضمن القائمة التي تضم (١٤٠) اقتصادات عالمية، المشار إليها في تقرير الاستثمار الدولي ٢٠٠٥م، متقدماً بذلك على بعض الاقتصادات العالمية مثل؛ تونس، رومانيا، الفلبين، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، واقتصادات عديدة أخرى.

ومع بعض التحسن الذي حققه الاقتصاد المصري في مستوى الأداء الصناعي التنافسي في الأعوام الأخيرة والذي يرجع – في الأساس – إلى التحسن في مساهمة المنتجات ذات التكنولوجيا الرفيعة والمتوسطة في القيمة المضافة الصناعية، ومساهمة القيمة المضافة الصناعية في الناتج المحلي الإجمالي. وعلى اعتبار أن الاقتصاد المصري يمتلك بعض نقاط القوة في العناصر والمتغيرات الداعمة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وما يصاحبه من مدخلات صناعية أساسية. (راجع الفقرة "٨" ضمن البند "رابعاً" المشتمل على بعض الاستنتاجات) .. هذه الجوانب الإيجابية تساعد كثيراً في تكثيف الجهود للوصول إلى تحقيق معدل نمو سنوي (٦%) مستهدف للاقتصاد المصري في المرحلة المقبلة.

أشار التحليل والتقييم، إلى أن النهوض بالاقتصاد المصري بين الاقتصادات الناهضة، واللحاق بركب الاقتصادات المتقدمة والتطوير التكنولوجي والتقدم الصناعي، ليس أمراً صعباً، ولكنه يتطلب جهوداً جبارة، يجب أن تتم في إطار رؤية مستقبلية واستراتيجية بعيدة المدى للاقتصاد المصري.

أوضح التحليل، أن السياسات الوطنية تؤثر – بشكل كبير – في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتكثيف الاستفادة منه، وأيضاً في تيسير الإجراءات المتعلقة بالتعامل في مجال هذا الاستثمار. والسياسات الوطنية تبدو أنها تشكل دور هام وحاسم كمحددات لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (راجع الفقرة "١٢" ضمن البند "رابعاً" المشتمل على بعض الاستنتاجات).

ب- <u>العقد الاجتماعي الجديد وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصاد المصري:</u>

على اعتبار أن العقد الاجتماعي الجديد يستهدف – في أحد محاوره الأساسية – في إطار حوارات هذا المؤتمر، محاولة تحديد جوهر وأهداف الاستراتيجيات المطلوبة وصولاً إلى الأهداف الاقتصادية التي تحقق للمجتمع طموحاته في التغلب على المشاكل القائمة في كافة المجالات .. من هذا المنطلق تأتي أهمية دراسة الاستثمار الأجنبي المباشر ووضع استراتيجية طويلة المدى له في إطار رؤية مستقبلية واستراتيجية بعيدة المدى للاقتصاد المصري.

وعلى هذا الأساس يقترح صياغة الاستراتيجية طويلة المدى لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصاد الوطني بحيث ترتكز على الجوانب الأساسية التالية:

أولاً: الترابط القوي بين سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر والسياسات الاقتصادية والصناعية في إطار رؤية مستقبلية واستراتيجية بعيدة المدى للاقتصاد المصري يتم التعامل معها حتى عام ٢٠٢٤م.

ثانياً: صياغة ووضع أهداف بعيدة المدى لجذب واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار الرؤية المستقبلية والاستراتيجية بعيدة المدى يجب التعامل معها حتى عام ٢٠٢٤م.

ثالثاً: على أساس الأهداف بعيدة المدى لجذب واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، يتم تحديد أهداف قطاعية (على مستوى قطاعات الإنتاج وقطاعات الخدمات) وعلى مستوى المؤسسات والهيئات

والشركات خلال كل خطة من خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للتنمية، ويتحدد على أساسها السياسات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف في إطار الرؤية المستقبلية التي يجب التعامل معها.

رابعاً: نظراً لما تشير إليه الدراسات الدولية في هذا الخصوص، بأنه لتحقيق إمكان زيادة وتحسين الاستثمار الأجنبي المباشر والحصول على الفوائد والمزايا العديدة المستهدفة منه .. فإنه يلزم في الأساس تطوير وبقوة القدرات الصناعية والتكنولوجية.

وعلى هذا، فإنه يجب تطوير الصناعة المصرية ضمن تطوير اقتصاد مبني على المعرفة "The Knowledge –Based Economy" والذي يرتبط في الأساس بالصناعات القائمة على المعرفة "The Knowledge –Based Industries"، بحيث يتم تطوير التقنيات الصناعية رفيعة المستوى بما يؤدي إلى تعزيز المنافسة للمنتجات الصناعية المصرية لمواجهة العولمة والتحرر الاقتصادي، واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر".

خامساً: توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأنشطة المستندة إلى كثافة المعرفة "Knowledge – Intensive Activities"، وإلى الأنشطة التي تؤدي إلى تحسين الصادرات من السلع والخدمات، وخاصة صادرات التكنولوجيا الرفيعة بحيث ترفع نسبة صادراتها إلى صادرات المصنوعات.

سادساً: استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر يجب أن يتم وفق ضوابط محددة في إطار اتفاقيات الاستثمار الدولية مع عدم الإخلال باستقلالية السياسة العامة للدولة ومع تحقيق الأهداف المتوخاة من هذا الاستثمار.

سابعاً: أهمية قياس مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تعميق المفاهيم المرتبطة بالتنمية الشاملة والمستدامة التي تربط البعدين الاقتصادي والاجتماعي والتنمية الإنسانية، في إطار المعايير الدولية. ويجب الأخذ في الاعتبار أن يتم رصد توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر وحساب العوائد والفوائد المستهدفة منه.

ثامناً: الأخذ في الاعتبار أن أهم ما تحدثه الاستثمارات الأجنبية المباشرة، هو نقل التقنية التي تؤدي إلى تحسن نمو الإنتاجية والذي يمكن أن يتم – بشكل أساسي – من خلال اتفاقيات الاستثمار الدولية، إضافة إلى تحسين القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني في الأسواق العالمية.

تاسعاً: على اعتبار أن الاقتصادات المتقدمة – بما لديها من الخبرات المتراكمة والمعرفة – مصدرة لرأس المال والتكنولوجيا الصناعية المصاحبة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وباعتبار أن الاقتصادات النامية مستوردة للتكنولوجيا الصناعية والمدخلات الصناعية الأخرى المصاحبة لتدفق رأس المال الأجنبي المباشر إليها .. مما ترتب عليه بروز العديد من التشابكات والتعقيدات في العلاقات على المستوى الدولي بهذا الخصوص، في اقتصاد عالمي يزداد إنفتاحاً وتكاملاً.

وأن بعض الاقتصادات النامية ركزت كثيراً على استقبال الاستثمار الأجنبي المباشر في العديد من الأنشطة المستندة إلى كثافة المعرفة، والموجه أيضاً إلى قطاعات التصنيع.

وعليه، يلزم في سياق هذا التوجه، ألا يترك جذب واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وما يجلبه من مدخلات صناعية أساسية للأداء المستند على الجهود الفردية فقط أو أداء جهة معينة فقط. ويجب أن يتم في إطار خطة مؤسسية متكاملة تستند إلى واقع الاقتصاد المصري ومتطلبات النمو والتحديث والتطوير.

وهناك العديد من التجارب الدولية الناجحة والتي يمكن الاستفادة منها، حققت تقدماً ملموساً واعتلت درجات متقدمة في الترتيب حسب تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليها وحسب تراكم تدفق هذا الاستثمار – ولا ضير في ذلك – فالدول الصناعية تستفيد في بعض الجوانب من دول أخرى أقل منها تقدماً في التنمية. إن استخلاص الدروس المستفادة من واقع أداء الاقتصادات التي حققت تقدماً وتفوقاً في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وما يصاحبه من نقل التقنية الصناعية الرفيعة وطرق التصنيع المستحدثة والمدخلات الصناعية الأخرى .. مما يفيد كثيراً في الوقوف على جوانب الخلل ومحاولة تحسين الوضع الراهن لأداء الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد المصري.

آمل أن تتحقق الفائدة المستهدفة من تقديم وعرض هذه الورقة البحثية، وما تتضمنه من بيانات ومؤشرات وتحليلات.

والله ولي التوفيق ،،،

خبير اقتصادي

دكتور/ أبوهنطش عبدالمجيد أحمد

أولاً: مقدمة أساسية:

أ- الاستثمار:

مفهوم الاستثمار (Investment) في اتفاقيات الاستثمار الدولية (International Investment Agreements "IIAs"). ينطوي على جوانب تنموية أساسية تركز على توضيح مجالات الاستثمار وتوسعات نشاطه. إن القضية الأساسية بالنسبة للاقتصادات النامية هي؛ ما إذا كان الاستثمار يعرف في إطار المفهوم الضيق (Defined Narrowly)، بالتركيز على الاستثمار الأجنبي المباشر (Foreign Direct Investment "FDI")، أو في إطار المفهوم الواسع (Broadly)، بحيث يتضمن كل الأصول الخاصة بالمستثمرين الأجانب. الاقتصادات النامية، أشارت إلى تفضيل المفهوم الضيق للاستثمار أثناء مناقشات مجموعة العمل المختصة في منظمة التجارة العالمية، حول العلاقة بين التجارة والاستثمار، ولكن الاتجاه في اتفاقيات الاستثمار الدولية (IIAs) كان متجهاً نحو المفهوم الواسع للاستثمار "الذي يستند إلى الأصول" (Towards a Broad Asset-Based Definition)[1].

ومع ذلك، فإن المفهوم الواسع للاستثمار يمكن أن يرد عليه بعض التعديلات ليصبح في المعنى الضيق، مثال ذلك، فإن بعض الدول – من خلال التحفظات – تحاول استبعاد أنواع معينة من الاستثمار من المفهوم مثل الاستثمار في محافظ الأوراق المالية (Such as Portfolio Investment)، ويوجد أسلوب آخر يتركز في إعطاء كل دولة حرية اختيار ما يناسبها في تعريف مفهوم الاستثمار.

الاستثمار لا يحظى بمفهوم عام مقبول بصفة عامة، إن الطريقة المقبولة على المستوى الدولي لتصنيف وتسجيل تدفقات الاستثمار الأجنبي عبر الحدود الدولية في إحصاءات ميزان المدفوعات، تتضمن تقسيم الاستثمار إلى؛ استثمار مباشر (Direct Investment)، واستثمار في محافظ الأوراق المالية (Portfolio Investment)، والمشتقات المالية[2] (Financial Derivatives)، واستثمارات أخرى.

---

(١) راجع: تقرير الاستثمار الدولي، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥م.

(٢) سوق المشتقات (Derivatives Market) أحد أهم أجزاء السوق المالي العالمي، وقد زادت أهمية الأدوات المتداولة في هذا السوق، وكذلك تنوع وتنافس المؤسسات المالية المتاجرة والمستثمرة في هذه الأدوات التي تضم تشكيلة واسعة من العقود المالية التي تتراوح بين العقود المستقبلية والعقود الآجلة، وعقود المبادلات وعقود الخيارات، أو مزيج من هذه العقود.

كما أن القوانين والنظم المحلية (الوطنية) واتفاقيات الاستثمار الدولية، تتضمن أيضاً، مفاهيم "الاستثمار" و"الاستثمار الأجنبي". والتي تختلف – في الغالب – اختلافاً كبيراً عن المفهوم المتضمن في بيانات ميزان المدفوعات. والتي يمكن أن تتضمن، إضافة إلى بعض أنواع تدفقات الاستثمار عبر الحدود الدولية.. أنواع متباينة من الأصول (الملموسة وغير الملموسة). وأن المفاهيم المستخدمة في هذه القوانين والاتفاقيات تتصف بالتنوع بالمعنى الحقيقي.

الاقتصادات المتقدمة (Developed Countries)، خاصة التي تمتلك أسواق مال متطورة نسبياً، وبيئة الاقتصاد الكلي لديها مستقرة نسبياً، قد اتجهت إلى الحرية الكاملة لحسابات رأس المال الخاصة بها. هذه الاقتصادات المتقدمة تبحث (تسعى) إلى المفهوم الواسع للاستثمار أثناء المناقشات مع الاقتصادات النامية.. لغرض حماية الأصول المتولدة عن الاستثمار
(To Protect Assets Generated by Investments)، وأيضاً لغرض تعزيز وتحسين الحرية الاقتصادية. كما أن الاستثمارات الخاصة تفضل المفهوم الواسع للاستثمار، ليس بالضرورة بسبب الرغبة في الحماية أو المضاربة، ولكن للرغبة في المزيد من الأمان.

العديد من الاقتصادات النامية التي تستقطب الاستثمارات الأجنبية – على الأقل أثناء المناقشات متعددة الأطراف – تبدي بعض التحفظات والحذر. إنها ترغب في الاحتفاظ بأدوات سياسية وطنية تمكنها من التعامل مع الأنواع المختلفة من تدفقات الاستثمار بطرق مختلفة، بدلاً عن وضع تعريف (مفهوم) واحد يشمل كل التدفقات على أنها استثمار والذي من شأنه أن يضع قيوداً على استخدام الأنواع المختلفة من التدفقات. وبسبب أن أدوات الاستثمار في محافظ الأوراق المالية والاستثمار في المشتقات المالية، يمكن أن يستخدم لأغراض المضاربة التي هي ضد استقرار أسواق الصرف الأجنبي وأسواق المال المحلية (الوطنية) .. لذا فإن بعض الاقتصادات المضيفة للاستثمار تفضل استبعاد هذه الأنواع من مفهوم الاستثمار. وهذا يسمح للحكومات بقدر من المرونة لتوظيف سياساتها لتحافظ على الاستقرار المالي.. ومن ثم، فإن الكثير من الدول النامية (على الأقل أثناء المناقشات متعددة الأطراف) تميل لأن تحتفظ بحدود (قيود) لمفهوم "الاستثمار" بالنسبة للتدفقات طويلة الأمد وتستبعد مفهوم التدفقات غير المستقرة (التي تحتمل عدم الاستقرار).

ويبدو من ذلك، أهمية دراسة كل مفاهيم الاستثمار والتعامل مع مفهوم أو أكثر يتناسب مع متطلبات الاستثمار ومكوناته حسب تطور بيئة الاقتصاد الكلي والوضع المؤسسي العام، وكذلك حجم الاستثمار المستهدف خلال فترة خطة التنمية (كماً ونوعاً).

إذن، فإن قضية الاستثمار الأجنبي المباشر تستلزم – بالضرورة – إخضاع موضوع الاستثمار بمتغيراته المرتبطة به للتحليل والتقييم، استناداً إلى مؤشرات ومقارنات دولية موثقة، ومع ذلك فإن القوانين والنظم المحلية (الوطنية)، وأيضاً مضامين الاتفاقيات الدولية المرتبطة بالاستثمار، يجب أن تتسم بالوضوح والشفافية ولا تحتمل الغموض، مع التأكيد على أن مفاهيم الاستثمار يفضل النظر إليها من خلال اتفاقيات الاستثمار الدولية.

تشير تقارير الاستثمار الدولية ٢٠٠٣م، ٢٠٠٤م الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

(United Nations Conference on Trade and Development "UNCTAD")،

أن اتفاقيات الاستثمار الدولية تستخدم ثلاثة أنواع من مفاهيم الاستثمار:

النوع الأول؛ "مفاهيم تستند إلى الأصول" (Asset-Based Definitions)، وهذا النوع هو الأعم في اتفاقيات حماية الاستثمار ومفاهيم الاستثمار في هذا النوع تميل لأن تكون في إطار المفهوم الواسع للاستثمار، تتضمن تدفقات الأصول ورأس المال، والممتلكات المنقولة وغير المنقولة، وحقوق الملكية الفكرية، وحقوق الامتياز،...

النوع الثاني؛ "مفاهيم تستند إلى الصفقات والعمليات التجارية" (Transaction – Based Definitions)، تركز على حماية التدفقات المالية التي ينشئها أو يمتلكها المستثمرون أو ما تحققه الأصول المحلية (الوطنية).

ويتضمن النوع الثالث؛ "مفاهيم تستند إلى مؤسسات ومنشآت الأعمال" (Enterprise – Based Definitions)، يركز على حماية منشآت الأعمال التي يقيمها المستثمرون الأجانب في الاقتصادات المختلفة المضيفة للاستثمار، ويبدو أن هذا المفهوم أضيق من مفهوم الاستثمار الذي يستند إلى الأصول.

ب- أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

الاستثمار (Investment) أحد العناصر الأساسية الحاكمة للتقدم والتحديث والنمو. وأن بناء القدرات والطاقات الإنتاجية وتحديثها على مستوى الاقتصاد الكلي والقطاعي وعلى مستوى المنشآت الصناعية الوطنية، يستند – بشكل أساسي – إلى نمو الاستثمارات (كماً ونوعاً).

وتسارع جميع الاقتصادات العالمية – وفق استراتيجيات وسياسات طويلة المدى – إلى جذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية بما تجلبه من تقنيات متطورة مع أحدث فنون الصناعة وطرق التصنيع المستحدثة.

ولعل من أهم ما تحدثه الاستثمارات الأجنبية المباشرة من إيجابيات هو نقل التقنية التي تؤدي إلى تحسن نمو الإنتاجية، والذي يمكن أن يتم – بشكل أساسي – عبر برامج التخصيص، وأيضاً من خلال اتفاقيات الاستثمار الدولية (International Investment Agreements "IIAs")، إضافة إلى إمكان تحسين القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني في الأسواق العالمية.

إن الاستثمار الأجنبي المباشر، يجلب – خلافاً لرأس المال – العديد من المدخلات الصناعية، مثل التقنيات المتطورة والمستحدثة، والمهارات المتقدمة عالية الخبرة والمستوى، وأحدث فنون الصناعة والتقنيات الإدارية، وإمكان النفاذ إلى الأسواق الدولية.

العديد من الاقتصادات النامية، وعلى الأخص تلك الاقتصادات الناهضة التي خطت خطوات ملموسة نحو اللحاق بركب الاقتصادات المتقدمة والتطوير التكنولوجي والتقدم الصناعي .. قد تمكنت من استخدام الاستثمارات الأجنبية المباشرة على نحو اتاح لها تطوير التكنولوجيا الصناعية وبناء قدرات ومهارات وطنية عالية المستوى في الإنتاج والإدارة، والتنافس على المستوى العالمي بكفاءة عالية. ومن هذه الاقتصادات كل من الصين، سنغافورا، ماليزيا، كوريا، تايلاند، واقتصادات عديدة أخرى[١].

لقد ركزت كل من كوريا وتايوان على بناء القدرات والإمكانات في المنشآت والمؤسسات الوطنية (المحلية) ذاتياً، في البداية كأساس. بينما ركزت ماليزيا على الاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر في بناء القدرات والإمكانات التكنولوجية والفنية، ولكن عبر الزمن استطاعت أن تخطو خطوات ملموسة نحو بناء قدرات ذاتية من خلال المنشآت والمؤسسات الوطنية، مع تكثيف الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر والمدخلات الصناعية المصاحبة لهذا الاستثمار[٢].

---

(١) راجع في ذلك الفصل "ثانياً" من هذا البحث.

(٢) لقد استوعب الماليزيون بسرعة فائقة المهارات اللازمة من الصناعات التي أنشأها المستثمرون الأجانب، بحيث أصبح جزءاً هاماً من الصادرات الصناعية يتم من قبل مصانع يملكها ويديرها الماليزيون.

ج- بعض المفاهيم الأساسية المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر:

١- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

الاستثمار الأجنبي المباشر ("Foreign Direct Investment "FDI)، يعرف[1] بأنه استثمار ينطوي على وجود علاقة استثمارية طويلة المدى، ويعكس الرغبة في استمرار الملكية أو المساهمة لفترة طويلة من الزمن. هذا الاستثمار يتم بمعرفة مؤسسة "Entity" (هي المستثمر "Investor" بالاستثمارات المباشرة) توجد (تقييم) في اقتصاد معين، ويتم الاستثمار في منشأة (هي منشأة الاستثمار الأجنبي المباشر "FDI Enterprise" أو منشأة تابعة لها أو منشأة أجنبية تابعة) وهي توجد (تقييم) في اقتصاد آخر غير اقتصاد المستثمر.

الاستثمار الأجنبي المباشر يتضمن أن المستثمر (Investor) يمارس درجة عالية من التأثير في إدارة المنشأة التي توجد (تقيم) في اقتصاد آخر. ويشمل الاستثمار الأجنبي المباشر العمليات والصفقات الاستثمارية المبدئية التي تتم بين المؤسسة (Investor) والمنشأة (FDI Enterprise) وكل العمليات والصفقات الاستثمارية التالية التي تتم بينهما وبين الفروع الأجنبية. كل من المؤسسة والمنشأة قد تكون مندمجة أو غير مندمجة، والاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يتم بواسطة الأفراد مثلما أنه يتم بواسطة مؤسسات الأعمال.

تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يشمل رأس المال المقدم بمعرفة المستثمر (Foreign Direct Investor) إلى المنشأة الاستثمارية (FDI Interprise)، أو رأس المال الوارد من منشأة استثمارية بمعرفة المستثمر.

ويتكون الاستثمار الأجنبي المباشر من ثلاثة عناصر أساسية؛ رأس مال الأسهم (حقوق الملكية) "Equity Capital"، الدخل (الإيراد) المعاد استثماره، القروض (نظام الاقتراض) بين المستثمرين "Direct Investors" (المنشآت الرئيسية) والمؤسسات الفرعية التابعة.

٢- بعض مؤشرات هامة لقياس أداء الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل، والقدرات المحتملة له:

- مؤشر القدرات المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر الداخل:

---

(١) راجع في ذلك، تقرير الاستثمار الدولي ٢٠٠٣م، الصادر عن الـ(UNCTAD). وأيضاً إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر، الصادر عن صندوق النقد الدولي (IMF)، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، ٢٠٠٣م.

يتكـــون مؤشـــر القـــدرات المحتملـــة للاســـتثمار الأجنبـــي المباشـــر الداخـــل (Inward FDI Potential Index) بشكل أساسي من متغيرات هيكلية عددها (١٢) متغـــير، متوقع أنها تؤثر في قدرة الاقتصاد على جذب مستثمرين أجانب، وبسبب أن هـــذه المتغـــيرات التي يتم الاعتماد عليها في بناء هذا المؤشر، ترتبط بشكل كمي بالبيانات المتاحة، لـــذا فإنـــه لا يتضمن العناصر التي تتركز في الجوانب الاجتماعية والسياســـية والمؤسســـية وغيرهـــا مـــن العناصر الأخرى والتي تؤثر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ولكن يصعب مقارنتها بشـكل معنوي عبر الاقتصادات المختلفة، كما أنه لا يشتمل على بعض عناصر اقتصادية أخرى مثـــل الحوافز الضريبية للاستثمار الأجنبي المباشر، والمهارات والخبرات المتاحة، وكفـــاءة وتكلفـــة خدمات التجهيزات الأساسية بسبب عدم توفر البيانات اللازمة الخاصة بها.

ويشير هذا المؤشر إلى مدى قابلية الاقتصاد على تفعيل دور الاستثمار الأجنبي المباشـــر في تنشيط الاقتصاد.

وتتركز المتغيرات الأساسية التي يتكون منها مؤشر القدرات المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر في؛ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، المعدل الحقيقـــي لنمـــو النـــاتج المحلي الإجمالي، مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي، الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، خطوط التليفون، وتليفونات الموبايل لكل ألف من الســـكان، الصادرات من الموارد الطبيعية كنسبة من الإجمالي العالمي، الواردات من أجـــزاء ومكونـــات الإلكترونيات والسيارات كنسبة من الإجمالي العالمي، تراكم الاستثمار الأجنبي المباشر الداخـــل كنسبة من الإجمالي العالمي[١]، وبعض متغيرات أخرى.

- **مؤشر أداء الاستثمار الأجنبي المباشر:**

مؤشر أداء الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل

(Inward FDI Performance) هو مقياس للمدى الذي فيه يستقطب الاقتصاد المضيف الاستثمار الأجنبي المباشر. وبموجب هذا المؤشر، يتم ترتيب الاقتصادات العالمية على أساس حجم الاستثمار الأجنبي الداخل

(Inward FDI) منسوب إلى حجم اقتصاد الدولة، محسوباً على أنه[٢]؛

---

(١) راجع في ذلك، تقرير الاستثمار الدولي ٢٠٠٤م، الصادر عن الـ(UNCTAD).

(٢) $$\text{مؤشر أداء الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل} = \frac{\text{مساهمة الدولة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل العالمي (Global FDI Inflows)}}{\text{مساهمة الدولة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي (Global GDP)}}$$

نسبة مساهمة الدولة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل على المستوى العالمي إلى مساهمة الدولة في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) على المستوى العالمي.

فإذا كانت قيمة المؤشر أكبر من الواحدة الصحيح فهذا يشير إلى أن الدولة تجذب (تستقطب) استثمار أجنبي مباشر أكبر بالنسبة إلى حجم اقتصادها، وتشير قيمة المؤشر التي تقل (تنخفض) عن الواحد الصحيح إلى أن الدولة تستقطب استثمار أجنبي مباشر منخفض بالنسبة إلى حجم الاقتصاد، وتشير قيمة المؤشر السالبة إلى أن المستثمرين الأجانب لا يستثمرون خلال هذه الفترة، لذا فإن ارتفاع قيمة المؤشر يستدل منه على نجاح الدولة في المنافسة على المستوى العالمي في جذب واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

ثانياً : الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العالمي:

١- تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI Inflows):

تشــير بيانات تقرير الاستثمار الدولي ٢٠٠٥م
(World Investment Report "WIR" ٢٠٠٥)، الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "UNCTAD"، إلى ارتفاع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل على مستوى الاقتصاد العالمي
(Global Inflows of Foreign Direct Investment "FDI")، في العام ٢٠٠٤م إلى حوالي (٦٤٨,١) بليون دولار محققاً زيادة نسبتها حوالي (٢,٤%) مقارنة بالعام ٢٠٠٣م. إلا أنه مازال منخفضاً بنسبة (٩,٥%) مقارنة بالعام الذي قبله ٢٠٠٢م[(١)].

وتعزى ضآلة نسبة الزيادة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل على المستوى العالمي – بشكل أساسي – إلى الانخفاض الكبير الذي تحقق في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مجموعة الاقتصادات المتقدمة، حيث تشير بيانات الجدول رقم (١) إلى أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI Inflows) إلى مجموعة الاقتصادات المتقدمة انخفض إلى (٣٨٠,٠) بليون دولار في عام ٢٠٠٤م بعد أن كان (٥٤٧,٨) بليون دولار في عام ٢٠٠٢م بنسبة انخفاض قدرها (٣٠,٦%) وبلغت هذه النسبة (١٤,١%) مقارنة بالعام ٢٠٠٣م.

حيث تحقق انخفاضاً كبيراً في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بعض الاقتصادات أعضاء الاتحاد الأوروبي مثل؛ فرنسا وإيرلاندا وأسبانيا، حيث بلغ هذا الانخفاض (٤٢,٨%)، (٦٦,٢%)، (٣٦,٦%) في عام ٢٠٠٤م مقارنة بالعام ٢٠٠٣م لكل من هذه الاقتصادات على التوالي، وبلغت نسبة هذا الانخفاض (٥٠,٤%)، (٦٨,٦%)، (٥٧,٩%) مقارنة بالعام ٢٠٠٢م لكل من هذه الاقتصادات على التوالي. كما ظهر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى كل من ألمانيا وهولاندا بالسالب في عام ٢٠٠٤م، جدول رقم (٥).

وعلى العكس من ذلك فقد تحققت زيادة ملموسة في الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفــق إلى اقتصادات كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحـــدة بلغــت نســبتها حوالـــي (٦٨,٢%)، (٢٨٦%) على التوالي في عام ٢٠٠٤م مقارنة بالعام ٢٠٠٣م، ويعـــزى ذلــك – بشكل أساسي – إلى عمليات الاندماجات والمساهمات عبر الحدود الدولية.

---
(١) جدول رقم (١).

ومع انخفاض مساهمة الاقتصادات المتقدمة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (Global Inflows of FDI) خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٤م)، الذي أدى إلى هبوط الإجمالي العالمي من (٧١٦,١) بليون دولار في عام ٢٠٠٢م إلى (٦٣٢,٦) بليون دولار في عام ٢٠٠٣م بنسبة خفض قدرها (١١,٧%) .. إلا أن الاقتصادات المتقدمة تستقطب الجانب الأكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر فقد تراوحت مساهمتها النسبية ما بين (٧٦%) في علم ٢٠٠٢م، (٧٠%) في عام ٢٠٠٣م انخفضت هذه المساهمة إلى (٥٩%) في عام ٢٠٠٤م، وقد جاء معظم هذه الاقتصادات المتقدمة في صدارة القائمة التي تضم (١٤٠) اقتصادات عالمية من حيث جذب واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، ومعها أيضاً في الصدارة بعض اقتصادات ناهضة، مثل الصين وسنغافورا والمكسيك والبرازيل.

وتظل الولايات المتحدة الأمريكية هي المستثمر الأكبر على مستوى العالم[١].

إن أحد الأسباب الرئيسية لهذا الانخفاض في الـ(FDI Inflows) هو تباطؤ أداء الاقتصاد الكلي لبعض الاقتصادات الكبرى داخل مجموعة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)[٢] خلال عام ٢٠٠٣م. كما أن الاندماجات والمشاركات عبر الحدود الدولية (Cross-Border Mergers and Acquisitions "M&As") التي قادت بشكل أساسي الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى العالمي منذ نهاية الثمانينيات، باتت ضعيفة، ولكنها بدأت تستأنف قوة نشاطها في عام ٢٠٠٤م، متضافرة مع العناصر الإيجابية الأخرى، وخاصة أن السياسات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر استمرت في الاتجاه نحو مزيد من الحرية.

وقد ارتفع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مجموعة الاقتصادات النامية بشكل ملحوظ إلى (٢٣٣,٢) بليون دولار في عام ٢٠٠٤م مقارنة بـ(١٦٦,٣) بليون دولار في عام ٢٠٠٣م بنسبة ارتفاع قدرها (٤٠,٢%)، وبلغت هذه النسبة (٥٠%) مقارنة بالعام ٢٠٠٢م. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع المساهمة النسبية للاقتصادات النامية في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى (٣٦%) في عام ٢٠٠٤م بعد أن كانت (٢٦%) في عام ٢٠٠٣م، (٢٢%) في عام ٢٠٠٢م.

---

(١) راجع في ذلك الجدول رقم (٨).

(٢) راجع في ذلك،

(Trend and Recent Developments in Foreign Direct Investment, OECD, June ٢٠٠٤)

عوامل عديدة تساعد في تفسير نمو الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى الاقتصادات النامية في عام ٢٠٠٤م[١]. من بين هذه العوامل ضغوط المنافسة المكثفة في العديد من الصناعات في الاقتصادات النامية، دفعت مؤسساتها إلى استكشاف طرق جديدة لتحسين مستوى الأداء الصناعي التنافسي ومستوى تنافسية النمو، بعض هذه الطرق تركز في توسيع النشاط في الأسواق الدولية سريعة النمو للنهوض بحجم الأعمال، وأيضاً في ترشيد الأنشطة الإنتاجية في إطار اقتصاديات الحجم الكبير واقتصاديات النطاق وتخفيض تكاليف الإنتاج، كما أن الاقتصادات الغنية بالموارد الطبيعية مثل المعادن وغيرها تكون مقصد المستثمرين الأجانب بما يؤدي إلى المزيد من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليها.

وباعتبار الاقتصاد الصيني أحد الاقتصادات الناهضة المؤثر ضمن مجموعة الاقتصادات النامية .. فقد جاء الاقتصاد الصيني في الترتيب الثالث رقم (٣) في صدارة القائمة التي تضم (١٤٠) اقتصادات عالمية ضمن تقرير الاستثمار الدولي ٢٠٠٥م، من حيث استقبال تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الاقتصادات العالمية والذي بلغ (٦٠,٦) بليون دولار في عام ٢٠٠٤م، محققاً زيادة نسبتها حوالي (١٣,٣%) مقارنة بالعام ٢٠٠٣م، وزيادة نسبتها حوالي (١٥%) مقارنة بالعام ٢٠٠٢م.

إن الاقتصاد الصيني الذي جاء في الترتيب الثالث ضمن (١٤٠) اقتصادات عالمية شملتها القائمة المتضمنة في تقرير الاستثمار الدولي ٢٠٠٥م، المشار إليه .. قد تفوق في هذا المجال على اقتصادات كل من فرنسا والتي جاءت في الترتيب رقم (٨)، وأسبانيا والتي جاءت في الترتيب رقم (٩)، وأستراليا والتي جاءت في الترتيب رقم (٥)، وإيطاليا والتي جاءت في الترتيب رقم (١٥)، وعلى اقتصادات متقدمة أخرى.

وتشير البيانات والدراسات إلى أن قوة التصنيع في الصناعات الصينية (China's Strong Manufacturing Industry)، ساعد كثيراً على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة المشار إليها في الأعوام ٢٠٠٤، ٢٠٠٣، ٢٠٠٢م، وتشير التوقعات إلى الاستمرار في جذب الشركات الأجنبية بما يؤدي إلى تحسن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في السنوات التالية لعام ٢٠٠٤م، وبما ينطوي عليه ذلك من جلب المزيد من التقنيات المتطورة، وبما يدعم ويساند قوة التصنيع في الاقتصاد الصيني. ويعزى هذا – في جانب أساسي منه – إلى النمو السريع للاقتصاد الصيني والتعاون على المستوى الإقليمي.

---

(١) **راجع في ذلك،**

World Investment Report, ٢٠٠٥ (UNCTAD).

ويظل قطاع التصنيع (The Manufacturing Sector) هو العامل المهيمن في دفع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصاد الصيني. كما أن زيادة الاستثمار في قطاع الخدمات (Investment in the Service Industry)، يسير في الاتجاه العالمي.

ومن المفيد الإشارة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى الاقتصاد الصيني ساعد كثيراً في النمو السريع للصادرات السلعية الصينية بمعدل نمو سنوي حوالي (١٥%) فيما بين عامي ١٩٨٩م، ٢٠٠١م[١].

هذا إضافة إلى التحسن الملموس الذي حققه الاقتصاد الصيني في مستوى الأداء الصناعي التنافسي (The Competitive Industrial Performance "CIP")، الذي ارتفع إلى الترتيب رقم (٢٤) في عام ٢٠٠٠م، بعد أن كان في الترتيب رقم (٣٩) في عام ١٩٨٠م، ضمن (٩٣) اقتصادات عالمية شملتها القائمة المتضمنة في تقرير التنمية الصناعية الدولية الصادر عن الـ"UNIDO" ٢٠٠٤م، متفوقاً بذلك على بعض الاقتصادات المتقدمة مثل البرتغال والنرويج واستراليا[٢].

ومع تزايد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصاد الصيني خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٤م)، في الوقت الذي تناقص فيه تدفق هذا الاستثمار على مستوى الاقتصاد العالمي .. فقد ارتفعت نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصاد الصيني إلى إجمالي العالم إلى (٩,٤%) في عام ٢٠٠٤م بعد أن كانت هذه النسبة (٧,٤%) في عام ٢٠٠٢م، ونظراً لنمو الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى مجموعة الاقتصادات النامية فيما بين عامي ٢٠٠٢، ٢٠٠٤م بمعدل (٥٠%)، وهو يزيد كثيراً عن نفس المعدل للاقتصاد الصيني الذي بلغ حوالي (١٥%) خلال نفس الفترة .. الأمر الذي أدى إلى انخفاض نسبة الاستثمار المتدفق إلى الاقتصاد الصيني إلى الإجمالي على مستوى الاقتصادات النامية إلى (٢٦%) في عام ٢٠٠٤م بعد أن كانت هذه النسبة (٣٣,٩%) في عام ٢٠٠٢م.

لقد بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى اقتصاد سنغافورا في عام ٢٠٠٤م حوالي (١٦,١) بليون دولار بزيادة حوالي (٧٣%) عن عام ٢٠٠٣م، وجاءت سنغافورا في الترتيب رقم (١٢) ضمن القائمة التي تضم (١٤٠) اقتصادات عالمية حسب مؤشر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات العالمية في تقرير الاستثمار الدولي ٢٠٠٥م. متفوقة بذلك

---

(١) **تقرير الاستثمار الدولي ٢٠٠٣م الصادر عن الـ(UNCTAD).**

(٢) **راجع في ذلك:**

(Industrial Development Report "IDR", UNID, Vienna, ٢٠٠٤).

على العديد من الاقتصادات الناهضة كوريا والهند وماليزيا وعلى بعض الاقتصادات المتقدمة مثل؛ اليابان وكندا والنرويج.

أما الاقتصاد الكوري فقد بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إليه في عام ٢٠٠٤م حوالي (٧.٧) بليون دولار بزيادة حوالي (١٠٣%) عن عام ٢٠٠٣م، وجاء الاقتصاد الكوري في الترتيب رقم (١٧) ضمن القائمة التي تضم (١٤٠) اقتصادات عالمية المشار إليها، متقدماً بذلك على العديد من الاقتصادات العالمية مثل إسرائيل وفنلندا والنرويج وسويسرا وكندا.

وجدير بالإشارة أن كلاً من سنغافورا وكوريا، جاءت ضمن الاقتصادات التي ركزت – بشكل أساسي – امتلاك التكنولوجيا الصناعية من خلال التحديث والتطوير دون الاعتماد كثيراً على نقل التكنولوجيا[١].

أما مجموعة الاقتصادات العربية، فقد حققت نسبة تحسن في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي ارتفع إلى (١٢,٢) بليون دولار في عام ٢٠٠٤م بزيادة نسبتها حوالي (٢٤,٥%) مقارنة بالعام ٢٠٠٣م، وزيادة نسبتها حوالي (٥٠,٦%) مقارنة بالعام ٢٠٠٢م.

كما ارتفعت نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مجموعة الاقتصادات العربية إلى إجمالي تدفق هذا الاستثمار على مستوى الاقتصادات النامية في عام ٢٠٠٤م إلى حوالي (٥,٢%) مساوية لنفس النسبة في عام ٢٠٠٢م، كما أن نسبة تدفق هذا الاستثمار المشار إليه إلى مجموعة الاقتصادات العربية إلى الإجمالي على مستوى الاقتصاد العالمي ارتفعت إلى (١,٩%) بعد أن كانت هذه النسبة (١.١%) في عام ٢٠٠٢م.

ورغم هذا التحسن المشار إليه بالمؤشرات والأرقام في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مجموعة الاقتصادات العربية .. إلا أن حجم هذا الاستثمار لم يصل بعد إلى مستوى الطموحات والتطلعات التي يتأتى معها جلب التقنيات الصناعية المتطورة، بما ينطوي عليه ذلك من الارتقاء بمستوى الأداء الصناعي التنافسي[٢]. ومستوى تنافسية النمو.

٢- إجمالي تراكم الاستثمار الأجنبي المباشر:

تشير بيانات الجدول رقم (٢) إلى الارتفاع الملحوظ في تراكم الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل على مستوى الاقتصاد العالمي

(Foreign Direct Investment "FDI" Inward Stock) إلى (٨٨٩٥) بليون دولار بنهاية

---

(١) راجع في ذلك، تقرير الوضع التنافسي العالمي ٢٠٠٣/٢٠٠٤م.

(٢) راجع الجزء "ثالثاً" الخاص بالاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد المصري وبعض الاقتصادات العربية الأخرى

عام ٢٠٠٤م، مقارنة بحوالي (٥٧٨١) بليون دولار بنهاية عام ٢٠٠٠م، بمعدل نمو قدره (٥٤%). وبلغت هذه النسبة (٦٣%) كمعدل نمو للاقتصادات المتقدمة، والتي زاد تراكم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إليها إلى (٦٤٧٠) بليون دولار بنهاية عام ٢٠٠٤م، بعد أن كان (٣٩٧٦) بليون دولار بنهاية عام ٢٠٠٠م.

وتشير البيانات إلى ارتفاع المساهمة النسبية للاقتصادات المتقدمة في تراكم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إليها إلى (٧٣%) بنهاية ٢٠٠٤م، بعد أن كانت (٦٩%) بنهاية عام ٢٠٠٠م، بينما انخفضت المساهمة النسبية لمجموعة الاقتصادات النامية إلى (٢٥%) بنهاية عام ٢٠٠٤م بعد أن كانت (٣٠%) بنهاية عام ٢٠٠٠م.

إن ارتفاع المساهمة النسبية للاقتصادات المتقدمة في تراكم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إليها خلال الفترة المشار إليها، إضافة إلى الارتفاع الملحوظ في معدل نمو تراكم هذا الاستثمار للاقتصادات المتقدمة بنسبة (٦٣%) بنهاية السنوات (٢٠٠٠-٢٠٠٤م). وهو يفوق كثيراً معدل نمو تراكم هذا الاستثمار المتدفق إلى الاقتصادات النامية والذي بلغ حوالي (٢٨%) .. مما يعكس بوضوح قيادة الاقتصادات المتقدمة للنمو في تراكم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى الاقتصاد العالمي، والذي بلغ معدل نموه بنهاية نفس السنوات المشار إليها حوالي (٥٤%)، جدول رقم (١٩).

ومع أن الاقتصادات المتقدمة تعتمد – بشكل شبه كامل – على جهود البحث والتطوير والقدرات والإمكانات الذاتية لامتلاك التكنولوجيا الصناعية المتطورة، والذي وضع هذه الاقتصادات المتقدمة في صدارة الاقتصادات العالمية، حسب مؤشر مستوى الأداء الصناعي التنافسي، ومؤشر تنافسية النمو ومؤشر التحديث والتطوير ومؤشرات عديدة أخرى .. إلا أن هذه الاقتصادات المتقدمة، جاءت أيضاً في صدارة الاقتصادات العالمية حسب مؤشر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليها وأيضاً حسب مؤشر تراكم هذا الاستثمار بنهاية عام ٢٠٠٤م[1]. ويستدل من هذا بوضوح على أن مجموعة الاقتصادات المتقدمة لم تتوان عن جذب واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وما يصاحبه من مدخلات صناعية داعمة للتفوق الصناعي والتقني لهذه الاقتصادات، ساعية من وراء ذلك إلى امتلاك التكنولوجيا الصناعية المتطورة وتطوير الموجود منها ذاتياً من خلال بناء القدرات العلمية والخبرات العملية المتميزة كماً ونوعاً.

كما أن مجموعة الاقتصادات المتقدمة تستحوذ على ما نسبته حوالي (٩٢%) في عام ٢٠٠٢م وحوالي (٩٣,٠%) في عام ٢٠٠٣م من إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من

---

(١) راجع في ذلك، الجداول أرقام من (١) إلى (٨).

الاقتصادات العالمية وحوالي (٨٧%) في عام ٢٠٠٤م، جدول رقم (٣). بينما تراجعت هذه النسبة للاقتصادات النامية من (٧%) في عام ٢٠٠٢م إلى (٥%) في عام ٢٠٠٣م، ثم ارتفعت إلى (١٢%) في عام ٢٠٠٤م.

كما تستحوذ الاقتصادات المتقدمة على حوالي (٨٨%) بنهاية عام ٢٠٠٤م بعد أن كانت (٨٦%) بنهاية عام ٢٠٠٠م من إجمالي تراكم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق الصادر من الاقتصادات العالمية، جدول رقم (٤). مع تراجع هذه النسبة للاقتصادات النامية من (١٤%) بنهاية عام ٢٠٠٠م إلى (١١%) بنهاية عام ٢٠٠٤م.

ويشير هذا أيضاً إلى قوة الاقتصادات المتقدمة ومدى الهيمنة على تحرك وانتقال الاستثمار الأجنبي بين الاقتصادات العالمية، وأيضاً على نقل التقنية والمعرفة. ويبدو هذا واضحاً في صياغة اتفاقيات الاستثمار الدولية وأيضاً في الاندماجات عبر الاقتصادات العالمية والشركات متعددة الجنسية والتي تضطلع بالجانب الأكبر في الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى الاقتصادات العالمية المضيفة للاستثمار الأجنبي.

لقد بلغ تراكم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى الاقتصاد الصيني حوالي (٢٤٥) بليون دولار بنهاية عام ٢٠٠٤م محققاً (٢٧%) كمعدل نمو لتراكم هذا الاستثمار خلال نفس الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٤م)، كما أن مساهمته إلى الإجمالي على مستوى الاقتصاد العالمي بلغت (٣.٣%) بنهاية عام ٢٠٠٠م، (٢,٨%) بنهاية عام ٢٠٠٤م مقارنة بحوالي (١,٢%) بنهاية عام ١٩٩٠م. وهذا يشير مرة أخرى إلى قوة الاقتصاد الصيني، خاصة قطاع التصنيع على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر بما ينطوي عليه من جلب التقنيات الصناعية المتطورة، مما وضع هذا الاقتصاد الناهض بقوة في الترتيب رقم (١١) في صدارة القائمة التي تضم (١٤٠) اقتصادات عالمية حسب تراكم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى هذه الاقتصادات المتضمنة في تقرير الاستثمار الدولي ٢٠٠٥م.

كما بلغ تراكم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى اقتصاد سنغافورا حوالي (١٦٠) بليون دولار بنهاية عام ٢٠٠٤م محققاً حوالي (٤١,٦%) كمعدل نمو لتراكم هذا الاستثمار خلال نفس الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٤م)، مما وضع اقتصاد سنغافورا في الترتيب رقم (١٧) ضمن قائمة الاقتصادات العالمية المشار إليها.

وجاءت كل من كوريا وماليزيا في الترتيب رقم (٢٩)، (٣٥)، حيث بلغ تراكم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى الاقتصاد الكوري حوالي (٥٥) بليون دولار بنهاية عام ٢٠٠٤م

بمعدل نمو (٤٨,٦%) خلال نفس الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٤م). بينما بلغ تراكم هذا الاستثمار المتدفق إلى الاقتصاد الماليزي (٤٦) بليون دولار بنهاية عام ٢٠٠٤م.

ومن المفيد الإشارة هنا إلى أن تحسن مؤشر تراكم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى بعض الاقتصادات الناهضة خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٤م)، مثل الصين وسنغافورا وكوريا، قد صاحبه تحسن ملموس في مستوى الأداء الصناعي التنافسي وأيضاً نقل التكنولوجيا الصناعية المصاحبة لهذا الاستثمار.

إن التحسن الذي تحقق في الأداء الصناعي التنافسي للاقتصاد الصيني، والذي جاء المؤشر الخاص به في الترتيب رقم (٢٤) في عام ٢٠٠٠م بعد أن كان في الترتيب رقم (٣٩) في عام ١٩٨٠م (جدول رقم١٧) .. مرجعه الأساسي إلى التحسن الملموس في مساهمة أنشطة التكنولوجيا الرفيعة والمتوسطة في القيمة المضافة الصناعية وفي مساهمة القيمة المضافة الصناعية في الناتج الإجمالي[1]، وهذه المساهمات المشار إليها تعكس كثافة الصناعة (Industrialization Intensity). وتشير أيضاً إلى التركيبة التكنولوجية والتقدم الصناعي (Technological Complexity and Industrial Upgrading)، مع الأخذ في الاعتبار التحسن الكبير في المساهمة النسبية للمنتجات ذات التكنولوجيا الرفيعة والمتوسطة في الصادرات الصناعية للاقتصاد الصيني.

وهذه المساهمات والمؤشرات الخاصة بها ترتبط – بدرجة ما – بالاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق خلال السنوات الماضية إلى الاقتصاد الصيني والذي جاء ترتيب المؤشر الخاص به في الرقم (١١) في صدارة القائمة التي تضم (١٤٠) اقتصادات عالمية المتضمنة في تقرير الاستثمار الدولي ٢٠٠٥م.

كما أن التحسن الذي تحقق في مستوى الأداء الصناعي التنافسي لكل من الاقتصاد الماليزي، والذي جاء المؤشر الخاص به في الترتيب رقم (١٥) في عام ٢٠٠٠م بعد أن كان في الترتيب رقم (٤٠) في عام ١٩٨٠م ، وأيضاً اقتصاد تايلاند والذي جاء المؤشر الخاص به في الترتيب رقم (٢٣) في عام ٢٠٠٠م بعد أن كان في الترتيب رقم (٤٧) في عام ١٩٨٠م .. مرجعه الأساسي، أيضاً، إلى التحسن الملموس في مساهمة أنشطة التكنولوجيا الرفيعة والمتوسطة في القيمة المضافة الصناعية، وفي مساهمة القيمة المضافة الصناعية في الناتج المحلي الإجمالي،

---

(١) **راجع في ذلك، تقرير الأداء الصناعي ٢٠٠٤م، الصادر عن الـ(UNIDO).**

وأيضاً التحسن الملموس للمساهمة النسبية للمنتجات ذات التكنولوجيا الرفيعة والمتوسطة في الصادرات الصناعية. هذه المساهمات المشار إليها ترتبط أيضاً – بدرجة ما – بالاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق خلال السنوات الماضية إلى اقتصاد كل من ماليزيا وتايلاند، حيث جاء ترتيب المؤشر الخاص بكل منهما في الرقم (٣٥) لماليزيا، و(٣٤) لتايلاند ضمن القائمة المشار إليها التي تضم (١٤٠) اقتصادات عالمية في تقرير الاستثمار الدولي ٢٠٠٥م، خاصة وأن مؤشر نقل التكنولوجيا (وهو أحد عناصر التقدم التكنولوجي) في عام ٢٠٠٣م لكل منهما جاء في الترتيب رقم (١) لماليزيا وفي الترتيب رقم (٤) لتايلاند. مما يستدل من خلاله على وجود علاقة – بدرجة ما – للتحسن في مستوى الأداء الصناعي التنافسي وتراكم الاستثمار الأجنبي المباشر وما صاحبه من نقل التكنولوجيا للاقتصاد الماليزي واقتصاد تايلاند.

ورغم أن كلاً من سنغافورا وكوريا، جاءت ضمن الاقتصادات التي ركزت – بشكل كبير – على التحديث وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، دون الاعتماد كثيراً على نقل التكنولوجيا، بمعنى التركيز على امتلاك التكنولوجيا الصناعية من خلال التحديث والتطوير الذاتي[1]. إلا أن سنغافورا جاءت في الترتيب رقم (١٧) حسب مؤشر تراكم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إليها متفوقة على بعض الاقتصادات المتقدمة وعلى العديد من الاقتصادات

النامية، وأيضاً جاءت كوريا في الترتيب رقم (٢٩) حسب هذا المؤشر متفوقة أيضاً على بعض الاقتصادات المتقدمة وعلى العديد من الاقتصادات النامية[2].

---

(١) **راجع في ذلك، تقرير الوضع التنافسي العالمي ٢٠٠٣/٢٠٠٤م.**

(٢) **جدول رقم (٨).**

ثالثاً: الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد المصري وبعض الاقتصادات العربية الأخرى:

١- تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر "FDI Inflows"

تشير بيانات الجدول رقم (١)، أن إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مجموعة الاقتصادات العربية على مستوى الاقتصاد العالمي ارتفع إلى (١٢,٢) بليون دولار في عام ٢٠٠٤م، مقارنة بحوالي (٩,٨) بليون دولار في عام ٢٠٠٣م محققاً زيادة نسبتها (٢٤,٥%)، ومقارنة بحوالي (٨,١%) بليون دولار في عام ٢٠٠٠م، بزيادة نسبتها (٥٠,٦%). كما حققت مجموعة الاقتصادات العربية تحسناً في المساهمة النسبية لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليها إلى الإجمالي على مستوى الاقتصاد العالمي من (١.١%)، (١,٥%)، في عامي ٢٠٠٢م، ٢٠٠٣م، على التوالي إلى (١,٩%)في العام ٢٠٠٤م.

كما ارتفعت نسبة هذا الاستثمار المتدفق إلى الاقتصادات العربية منسوباً إلى الإجمالي على مستوى الاقتصادات النامية من (٥,٢%) في عام ٢٠٠٢م إلى (٥,٩%) في عام ٢٠٠٣م، وبلغت هذه النسبة (٥,٢%) في عام ٢٠٠٤م.

ويعزى هذا التحسن في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مجموعة الاقتصادات العربية في عامي ٢٠٠٤، ٢٠٠٣م مقارنة بالعام ٢٠٠٢م – في جانب أساسي منه – إلى قيام بعض الدول العربية بفتح قطاعات جديدة أمام الاستثمار الأجنبي مثل؛ قطاعات النفط والغاز والبنية التحتية والاتصالات والطاقة الكهربائية والتعدين، إضافة إلى قيام بعض هذه الدول بتطوير النظم وتحسين الإجراءات المتعلقة بالتعامل مع الاستثمار الأجنبي.

ورغم هذا التحسن في الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى الاقتصادات العربية على مستوى الاقتصاد العالمي في عام ٢٠٠٤م مقارنة بعامي ٢٠٠٣، ٢٠٠٢م .. إلا أن حجم هذا الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى الاقتصادات العربية على مستوى الاقتصاد العالمي، لم يصل بعد إلى مستوى الطموحات والتطلعات التي يمكن أن يتأتى معها استقطاب مدخلات صناعية داعمة للطاقة الإنتاجية والتقدم التكنولوجي والارتقاء بمستوى الأداء الصناعي التنافسي بين الاقتصادات العالمية.

خاصة وأن إجمالي هذا الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى مجموعة الاقتصادات العربية البالغ حوالي (١٢,٢) بليون دولار في عام ٢٠٠٤م، جاء منخفضاً كثيراً عن بعض اقتصادات نامية ناهضة، مثل البرازيل والمكسيك وسنغافورا، حيث بلغ الاستثمار الأجنبي

المباشر المتدفق إلى كل من هذه الاقتصادات (١٨,٢) بليون دولار، (١٦,٦) بليون دولار، (١٦,١) بليون دولار على التوالي في عام ٢٠٠٤م.

كما أن هذا الاستثمار المتدفق إلى مجموعة الاقتصادات العربية المشار إليها لم تزد نسبته عن حوالي (٦٦,٣%) فقط من حجم الاستثمار الأجنبي المتدفق إلى أسبانيا، وحوالي (٣٥,٩%)، (٥٠,٢%) من حجم هذا الاستثمار المتدفق إلى كل من هونج كونج وفرنسا.

وتجدر الإشارة إلى أنه يصعب جداً جلب المدخلات الصناعية الرئيسية المتمثلة في نقل التكنولوجيا الصناعية والمعرفة وطرق التصنيع المستحدثة والتقنيات الإدارية المتطورة المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر .. مع استثمارات أجنبية ضئيلة لا يحقق من ورائها المستثمر الأجنبي سواء كان شركة أجنبية أو مؤسسة أو فرد أو حكومة أجنبية، العائد المناسب أو المجزي الذي يجعل المستثمر يخاطر بتقديم هذه المدخلات الصناعية الأساسية.

هذا، وقد جاء الاقتصاد السعودي في صدارة مجموعة الاقتصادات العربية، حيث بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إليه في عام ٢٠٠٤م حوالي (١,٩) بليون دولار بعد أن كان (٠,٨) بليون دولار في عام ٢٠٠٣م.

وجاء الاقتصاد السوداني في الترتيب الثاني في صدارة مجموعة الاقتصادات العربية بعد الاقتصاد السعودي، حيث بلغ حجم الاستثمار المتدفق إليه في نفس عام ٢٠٠٤م حوالي (١,٥) بليون دولار بعد أن كان (١,٣) مليون دولار في عام ٢٠٠٣م، جدول رقم (٧).

وكما هو مبين بالجدول رقم (٧) المشار إليه فقد ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى الاقتصاد المصري من حوالي (٦٤٧) مليون دولار في عام ٢٠٠٢م، (٢٣٧) مليون دولار في عام ٢٠٠٣م إلى حوالي (١٢٥٣) مليون دولار في عام ٢٠٠٤م.

ويعزى هذا التحسن في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصاد المصري في عام ٢٠٠٤م مقارنة بعامي ٢٠٠٣م، ٢٠٠٢م – في جانب أساسي منه – إلى المراجعة الشاملة وتطوير التشريعات والقوانين والنظم والسياسات التي تعكس تطوير وتهيئة المناخ الاستثماري بما يؤدي إلى تحسين وتهيئة بيئة الاستثمار أمام المستثمرين المحليين والأجانب.

وقد تركز هذا الاستثمار بنسبة (٤٨%) في (٤) اقتصادات عربية هي المملكة العربية السعودية والسودان ومصر وسوريا، كما هو مبين في الجدول رقم (٧).

أما إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من مجموعة الاقتصـــادات العربيـــة إلـــى الاقتصادات العالمية فقد جاءت محصلته بالسالب في كل من عـــامي ٢٠٠٤، ٢٠٠٣م بعـــد أن كان حوالي (٠,٧) بليون دولار في عام ٢٠٠٢م. راجع الجدول رقم (١١) والجدول رقم (١٣).

هذا الاستثمار المتدفق من الاقتصادات العربية إلى الاقتصادات العالمية، المشار إليه خلال عام ٢٠٠٢م، جاء منخفضاً – بشكل كبير – عن العديد من الاقتصادات الناهضة والنامية مثل؛ سنغافورا، كوريا، البرازيل، المكسيك، شيلي، ماليزيا، وتايوان.

ويشير ذلك إلى ضعف إسهام مجموعة الاقتصادات العربية في حركة الاستثمار الأجنبـي المباشر الوارد إليها أو المصدر منها إلى الاقتصادات العالمية خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٤م).

وهذه المساهمة المتدنية كثيراً لا يتأتى معها جلب المدخلات الصناعية الرئيسية شاملة التكنولوجيا الصناعية المتطورة والمعرفة المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق على مستوى الاقتصاد العالمي، إلى مجموعة الاقتصادات العربية.

٢- إجمالي تراكم الاستثمار الأجنبي المباشر:

تشير بيانات الجدول رقم (٢) إلى ارتفاع تراكم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلـــى مجموعة الاقتصادات العربية إلى (١٣٢) بليون دولار بنهاية عام ٢٠٠٤م، مقارنـــة بحوالـــي (٨٧) بليون دولار بنهاية عام ٢٠٠٠م بمعدل نمو قدره (٥١,٧%).

وتشير البيانات إلى أن المساهمة النسبية لتراكم هذا الاستثمار المتدفق إلى مجموعة الاقتصادات العربية إلى الإجمالي على المستوى العالمي انخفضت إلى (١,٥%) بنهاية كل من العامين ٢٠٠٤م،

٢٠٠٠م، بعد أن كانت (٢,٤%) بنهاية عام ١٩٩٠م.

وتشير البيانات إلى أن تراكم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى بعض اقتصـــادات عالمية نامية ناهضة تزيد – بشكل ملحوظ – عن تراكم هذا الاستثمار المتدفق إلـــى مجموعـــة الاقتصادات العربية، حيث بلغ تراكم هذا الاستثمار المتدفق إلى سنغافورا (١٦٠) بليـون دولار، وإلى البرازيل حوالي (١٥١) بليون دولار، وإلى المكسيك (١٨٣) بليـــون دولار بنهايـــة عـــام ٢٠٠٤م، محققة زيادة نســبتها حوالـــي (٢١%)، (١٤%)، (٣٩%) علـــى التوالـــي، مقارنـــة بمجموعة الاقتصادات العربية والتي بلغ تراكم هذا الاستثمار المتدفق إليها حوالي (١٣٢) بليون دولار بنهاية عام ٢٠٠٤م. كما أن تراكم هذا الاستثمار المتدفق إلـــى مجموعـــة الاقتصـــادات

العربية المشار إليه لم تزد نسبته عن (٣٨%)، (٥٧,٦%) من إجمالي تراكم الاستثمار الأجنبي المتدفق إلى كل من أسبانيا، وإيرلندا بنهاية نفس العام ٢٠٠٤م.

ومن الملاحظ، أن إجمالي تراكم تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الاقتصاد الصيني بنهاية عام ٢٠٠٤م يزيد بحوالي (٨٥,٦%) عن تراكم تدفق الاستثمار الأجنبي إلى مجموعة الاقتصادات العربية بنهاية نفس العام، بينما كان تراكم تدفق هذا الاستثمار إلى الاقتصاد الصيني يمثل فقط حوالي (٤٨,٩%) من إجمالي تراكم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مجموعة الاقتصادات العربية بنهاية عام ١٩٩٠م.

كذلك الأمر بالنسبة إلى تراكم تدفق هذا الاستثمار إلى اقتصادات كل من المكسيك وسنغافورا والبرازيل، حيث يزيد بنسبة (٣٨,٦%)، (٢١,٢%)، (١٤,٤%) عن تراكم تدفق هذا الاستثمار إلى مجموعة الاقتصادات العربية بنهاية نفس عام ٢٠٠٤م، في حين كان تراكم تدفق هذا الاستثمار إلى كل من الاقتصاد المكسيكي واقتصاد سنغافورا والاقتصاد البرازيلي يمثل فقط حوالي (٥١,٢%)، (٦٩,٨%)، (٨٦%) من تراكم تدفق هذا الاستثمار إلى مجموعة الاقتصادات العربية بنهاية نفس عام ١٩٩٠م.

ويشير هذا بوضوح إلى مدى التقدم والتطوير الذي حققته هذه الاقتصادات الناهضة في جذب واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، مع ما ينطوي عليه ذلك من تقنيات صناعية وطرق تصنيع متقدمة وفن صناعي راقي ومعرفة مصاحبة لهذا الاستثمار، خلال (١٤) عاماً أي الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٤م)، إضافة إلى قدرة هذه الاقتصادات على الاندماج في مسيرة الاقتصاد العالمي، وبناء شراكات مع كبريات الشركات والمؤسسات الصناعية والخدمية على المستوى العالمي.

وأخذاً في الاعتبار أن تراكم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق الصادر من مجموعة الاقتصادات العربية إلى الاقتصاد العالمي ضئيل جداً ولم يزد عن حوالي (١٠,١) بليون دولار بنهاية عام ٢٠٠٢م، ارتفع إلى حوالي (١٢,٣) بليون دولار بنهاية عام ٢٠٠٤م ويشكل نسبة ضئيلة جداً حوالي (٠,١%)، (٠,٢%) فقط من إجمالي هذا الاستثمار المتراكم المتدفق الصادر إلى الاقتصادات العالمية بنهاية السنوات (٢٠٠٠-٢٠٠٤م)[١].

كل هذا يشير إلى ضعف مساهمة مجموعة الاقتصادات العربية في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها والصادر منها إلى الاقتصادات العالمية الأخرى، وأيضاً ضعف تراكم هذا الاستثمار الوارد إلى مجموعة الاقتصادات العربية، وتراكم الاستثمار الصادر منها

---

(١) **راجع، الجدول رقم (٤)، الجدول رقم (١٦).**

إلى الاقتصادات العالمية .. فإضافة إلى أن هذا لا يتيح لهذه الاقتصادات العربية إمكان جلب المدخلات الصناعية الأساسية التي تتركز – بشكل أساسي – في التكنولوجيا الصناعية المتطورة والمعرفة المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر وأيضاً طرق التصنيع المستحدثة والتقنيات الإدارية والقدرات عالية المستوى، والتي لا يخاطر المستثمر الأجنبي (سواء كان شركة أجنبية أو مؤسسة أو فرد أو حكومة)، بتقديمها إلى الاقتصاد المضيف للاستثمار مع استثمارات أجنبية مباشرة (ضئيلة) بالمقاييس الدولية، لا يحقق المستثمر من ورائها المنافع والعوائد المناسبة المجزية.

فإذا أضفنا إلى ذلك، أن تراكم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصاد الإسرائيلي البالغ حوالي (٣٣) بليون دولار بنهاية عام ٢٠٠٤م.. يزيد بحوالي (٥٧%)، (٦٥%)، (٨٣%) عن تراكم تدفق هذا الاستثمار إلى كلٍ من الاقتصاد المصري والاقتصاد السعودي والاقتصاد المغربي، مع العلم أن هذه الاقتصادات الثلاثة جاءت في صدارة مجموعة الاقتصادات العربية حسب تراكم تدفق هذا الاستثمار بنهاية عام ٢٠٠٤م، كما أن تراكم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر المشار إلى الاقتصاد الإسرائيلي يمثل حوالي (٢٥%) من الإجمالي لمجموعة الاقتصادات العربية.

ومع ضعف مساهمة مجموعة الاقتصادات العربية في حركة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الاقتصاد العالمي، وفق ما أشير إليه، ووقوع جميع هذه الاقتصادات العربية في ترتيب متأخر بعد الـ(٤٠) اقتصاداً الأولى التي في صدارة القائمة التي تضم (١٤٠) اقتصادات عالمية حسب مؤشر تراكم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى الاقتصادات العالمية، المبينة في تقرير الاستثمار الدولي ٢٠٠٥م. ووقوع جميع هذه الاقتصادات العربية في ترتيب متأخر جداً حسب مؤشر تراكم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق منها إلى الاقتصادات العالمية(١).

ومع ضعف مستوى الأداء الصناعي التنافسي لمعظم هذه الاقتصادات العربية، ووقوعها جميعها بعد الـ(٤٠) اقتصاداً الأولى التي في صدارة القائمة التي تضم (٩٣) اقتصادات عالمية حسب مؤشر مستوى الأداء الصناعي التنافسي، المبينة في تقرير الأداء الصناعي العالمي ٢٠٠٤م.

---

(١) **راجع الجدول رقم (٨) والجدول رقم (١٤)، وتقرير الاستثمار الدولي ٢٠٠٥م.**

ومع تدني المساهمة النسبية للمنتجات ذات التكنولوجيا الرفيعة والمتوسطة في الصادرات الصناعية لهذه الاقتصادات العربية[١]. وتدني مؤشرات التقدم التكنولوجي والتطوير والتحديث التقني لهذه الاقتصادات[٢].. كل هذا من شأنه أن يؤدي إلى إمكان وقوع بعض هذه الاقتصادات العربية فريسة لمخاطر التهميش والعزل، رغم ما تملكه من موارد طبيعية وكفاءات وقدرات وموارد بشرية لا يستهان بها.

إن امتلاك التقنية الصناعية الرفيعة (High Technology)، هو مقصد كل الاقتصادات المتقدمة والناهضة والأخرى النامية، وهناك سباق محموم بين جميع هذه الاقتصادات في هذا الإطار بهدف تحسين الإنتاجية والنمو والتنافس في الأسواق العالمية. ويدعم هذا – بالقطع – تقنية المعلومات بما يعنيه ذلك من معلومة دقيقة حقيقية سريعة تسري في كل جوانب وشرايين الاقتصاد الوطني.

ومع ارتفاع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصاد المصري في عام ٢٠٠٤م، والذي بلغ حوالي (١٢٥٣) مليون دولار بعد أن كان (٦٤٧) مليون دولار في عام ٢٠٠٢م، (٢٣٧) مليون دولار في عام ٢٠٠٣م، إلا أن تراكم الاستثمار الأجنبي المباشر بنهاية عام ٢٠٠٤م بلغ حوالي (٢١) بليون دولار، مما وضع الاقتصاد المصري في الترتيب رقم (٤٨) ضمن قائمة تضم (١٤٠) اقتصادات عالمية المبينة في تقرير الاستثمار الدولي ٢٠٠٥م، ومتقدماً على العديد من الاقتصادات العالمية مثل تونس، المملكة العربية السعودية، المغرب، رومانيا، الفلبين، واقتصادات عديدة أخرى. ومتفوقاً كثيراً على جميع الاقتصادات العربية. ومع تحقق بعض التحسن في عنصر نقل التكنولوجيا في عام ٢٠٠٣م (أحد عناصر التقدم التكنولوجي)[٣] المصاحب لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصاد المصري. ومع تحقق تحسن في عنصر التحديث التقني (Innovation Sub-Index) في عام ٢٠٠٣م، (أحد عناصر التقدم التكنولوجي، أيضاً)، ومع التحسن الذي حققه الاقتصاد المصري في مستوى الأداء الصناعي، بارتفاعه إلى الترتيب رقم (٤٨) في عام ٢٠٠٠م، بعد أن كان (٥٢) في عام ١٩٨٠م ضمن قائمة تضم (٩٣) اقتصادات عالمية المبينة في تقرير الأداء الصناعي العالمي

---

(١) راجع: (Industrial Development Report "IDR", UNIDO, Vienna, ٢٠٠٤).

(٢) راجع: (The Global Competitiveness Report "GCR" ٢٠٠٣/٢٠٠٤).

(٣) راجع في ذلك:

(The Global Competitiveness Report "GCR", ٢٠٠٣/٢٠٠٤, The World Economic Forum).

٢٠٠٤م[١]، وأن هذا التحسن مرجعه – في الأساس – إلى التحسن الملموس للمساهمة النسبية للتكنولوجيا الرفيعة والمتوسطة في القيمة المضافة الصناعية والتي جاءت في الترتيب رقم (٣٧)، والتحسن الكبير في مساهمة القيمة المضافة الصناعية في الناتج المحلي الإجمالي والتي جاءت في الترتيب رقم (٢٩)، هذه المساهمات المشار إليها تعكس كثافة الصناعة (Industrialization Intensity) .. فإنه يمكن الاستدلال من ذلك على أن الاقتصاد المصري أحرز بعض التحسن في التحديث التقني ذاتياً، وأن تحسن الأداء الصناعي التنافسي للاقتصاد المصري، وفق المشار إليه، يستند – بشكل أساسي – إلى التحديث التقني والقدرات الذاتية، ويستند – بشكل جزئي – إلى نقل التكنولوجيا المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى الاقتصاد المصري.

وعلى اعتبار أن الاقتصاد المصري يمتلك قاعدة إنتاجية تتسم بالتنوع والتكامل، إضافة إلى القدرات العلمية والخبرات العملية التي تزخر بها مصر وتدعم بقوة مسيرة الاقتصاد الوطني، وما تتمتع به من موارد طبيعية، وموقعها الجغرافي، وأيضاً توجه الاقتصاد المصري في الماضي القريب إلى نهضة واضحة حقيقية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وأخذاً في الاعتبار – فوق كل هذا – الاستقرار الذي تتمتع به مصر. وما يتم في الوقت الراهن من المراجعة الشاملة للتشريعات والقوانين والنظم والسياسات التي تعكس تطوير وتهيئة المناخ الاستثماري، وبما يؤدي إلى تحسين وتهيئة بيئة الاستثمار للمستثمرين المحليين والأجانب .. كل هذه الجوانب تتكامل معاً وتشكل مدخلات أساسية للمرحلة المقبلة في مسيرة الاقتصاد الوطني، من شأنها دعم تكثيف الاستثمار المحلي، وبما يدعم أيضاً، القدرة التنافسية للاقتصاد المصري في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وما يصاحبها من نقل التقنية والمعرفة والمدخلات الصناعية الأساسية – التي سبقت الإشارة إليها – وبما يساند كثيراً تكثيف الجهود للوصول إلى تحقيق معدل نمو سنوي (٦%) مستهدف للاقتصاد المصري في المرحلة المقبلة.

ولعل من الجوانب الأساسية المرتبطة بالإجراءات والخطوات المساندة لتكثيف جهود تحقيق معدلات النمو المستهدفة للاقتصاد المصري، خاصة في قطاع التصنيع، أهمية الوقوف على عناصر أداء برنامج تحديث الصناعة من خلال تقييم الوضع الراهن لهذا البرنامج، مع ضرورة رصد النتائج الإيجابية التي تحققت قياساً على أهداف هذا البرنامج، خاصة التحسن في أداء قطاعات التصنيع الوطني (Manufacturing Sectors) وأيضاً رصد إخفاقات هذا

---

(١) راجع في ذلك:

(Industrial Development Report "IDR", UNIDO, Vienna, ٢٠٠٤).

البرنامج من خلال الرصد والتقييم الحقيقي للأداء، شاملاً حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتقييم الأداء الصناعي بكل عناصره ومتغيراته الأساسية.

إن جلب التكنولوجيا الصناعية المتطورة والمعرفة المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر وتطويرها وتكثيف استخدامها، بالتضافر مع الاستثمار المحلي (الوطني) الممثل في تكوين رأس المال الثابت المحلي الإجمالي والقدرات والإمكانات المتوفرة لدى الاقتصاد الوطني .. من شأنه أن يؤدي إلى التحسن في مستوى الأداء الصناعي التنافسي.

كما أن النهوض بالاقتصاد المصري بين الاقتصادات العالمية الناهضة واللحاق بركب الاقتصادات المتقدمة والتطوير التكنولوجي والتقدم الصناعي، ليس أمراً صعباً، ولكنه يتطلب جهوداً جبارة في إطار رؤية مستقبلية واستراتيجية بعيدة المدى للاقتصاد المصري.

وتجدر الإشارة إلى توجيهات الرئيس محمد حسني مبارك خلال لقائه بالمستثمرين في مدينة السادس من أكتوبر بتاريخ ٢٠٠٥/٦/٢٢م في جولة تفقدية لعدد من المصانع .. حيث أكد سيادته على أن التحدي الرئيسي الذي يتعين أن نواجهه ونتغلب عليه خلال السنوات المقبلة هو تحقيق معدلات للنمو الاقتصادي تزيد على (٦%) سنوياً.

وتأكيد سيادته أن تحقيق ذلك ينطلق من ركيزتين أساسيتين للتحرك خلال المرحلة المقبلة، الأولى هي ضمان زيادة مطردة في استثمارات القطاع الخاص بوجه عام والاستثمار في القطاع الصناعي بوجه خاص. وتنطوي الركيزة الثانية على اتخاذ المزيد من الخطوات التي تسهل على القطاع الخاص ضخ الاستثمارات المطلوبة في شرايين اقتصادنا.

وأيضاً، ما سبق أن وجه به سيادته في مايو ٢٠٠٤م، حيث طالب بإتباع سياسات اقتصادية متطورة ومتجددة تبدأ بسياسات استثمارية طموحة تستهدف جذب المزيد من الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية، وأن تستمر قضية الصادرات على رأس قائمة الأولويات. وأيضاً دعوة سيادته لبذل جهود إضافية لتشجيع مفاهيم العمل الحر الذي يفتح الباب واسعاً للابتكار والإبداع.

٣- الاستثمارات العربية البينية:

الهدف الأساسي من رصد وعرض بيانات الاستثمارات العربية البينية، كما هو موضح في الجدول رقم (٢٠) والجدول رقم (٢١) .. هو إيضاح ضآلة هذه الاستثمارات بالمقاييس الدولية، حيث بلغت حوالي (٥,٩) بليون دولار في عام ٢٠٠٤م مقارنة بحوالي (٣,٨) بليون دولار في عام ٢٠٠٣م. وقد

جاءت المملكة العربية السعودية ومصر ولبنان في صدارة الاقتصادات العربية التي استقطبت أعلى نسبة حوالي (٢٢%)، (١٩%)، (١٨%) من إجمالي الاستثمارات العربية البينية، ثم كل من السودان والإمارات العربية المتحدة بنسبة (١١%)، (٩%) لكل منهما على التوالي في عام ٢٠٠٤م.

تشير بيانات الجدولين (٢٠)، (٢١) إلى ضآلة الاستثمارات العربية البينية، ومفاد ذلك، أنها لا تشكل استثمارات مجدية أو استثمارات مخططة، بمعنى تتنافى هذه الأرقام مع وجود استراتيجية متكاملة لتطوير الاستثمارات العربية البينية، كما أنها لا تساهم بفعالية في تحقيق هدف إقامة كيانات صناعية عربية مشتركة.

إن ضآلة وضعف الاستثمارات العربية البينية، هو مؤشر قوي للاستدلال على:

أ- إنصراف الاستثمارات العربية بعيداً عن المشاركة الفاعلة في إقامة كيانات اقتصادية قوية تعزز تواجد الاقتصادات العربية في الأسواق الدولية.

ب- تدني مساهمة هذه الاستثمارات الضئيلة بالمقاييس الدولية، في التطوير والتحديث التقني الصناعي بالمعنى الشامل المتكامل الحقيقي.

ج- وحيث أن تطوير الاستثمارات العربية البينية يمثل ركن هام وأساسي في التكامل والتوحد الاقتصادي العربي .. فإنه من الأهمية البالغة وضع هدف عام للوصول بالاستثمارات العربية البينية إلى المستوى الذي يتسنى معه إقامة كيانات اقتصادية قوية خاصة الصناعية التي تستند إلى استخدام التكنولوجيا الصناعية رفيعة المستوى والبحث والتطوير التقني المشترك وتقنية المعلومات بما يعنيه ذلك من تحقيق قيمة مضافة عالية .. على أن يتم وضع الهدف العام في إطار رؤية مستقبلية واستراتيجية بعيدة المدى للاقتصادات العربية ومن بينها بالطبع الاقتصاد المصري.

رابعاً: خاتمة وبعض الاستنتاجات:

من خلال العرض والتقييم السابق لجوانب وعناصر الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العالمي، وتوجهاته في الاقتصادات العربية ومصر، لعدد (١٤٠) اقتصادات عالمية، يمكن استخلاص النقاط الأساسية التالية:

١- تُسَارع جميع الاقتصادات العالمية المتقدمة والناهضة والنامية الأخرى على السواء – وفق استراتيجيات وسياسات طويلة المدى – إلى جذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بما تجلبه – خلافاً لرأس المال – للعديد من المدخلات الصناعية الأساسية مثل؛ التقنيات المتطورة والمستحدثة، والمهارات المتقدمة عالية الخبرة والمستوى، وأحدث فنون الصناعة والتقنيات الإدارية، وبما تحدثه من تعزيز القدرة على النفاذ إلى الأسواق الدولية.

٢- مجموعة الاقتصادات المتقدمة، رغم أنها تعتمد – بشكل شبه كامل – على جهود البحث والتحديث والتطوير والقدرات والإمكانات الذاتية لامتلاك التكنولوجيا الصناعية المتطورة، الأمر الذي وضع هذه الاقتصادات المتقدمة في صدارة الاقتصادات العالمية، حسب مؤشرات الأداء الصناعي التنافسي وتنافسية النمو والتحديث والتطوير ومؤشرات عديدة أخرى .. إلا أن هذه الاقتصادات المتقدمة جاءت أيضاً في صدارة الاقتصادات العالمية حسب مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إليها والصادر منها في عام ٢٠٠٤م، وأيضاً حسب مؤشرات تراكم هذا الاستثمار الأجنبي المباشر بنهاية عام ٢٠٠٤م، على مستوى الاقتصاد العالمي. الجداول أرقام (٥)، (٨)، (١١)، (١٤).

ويستدل من هذا على قوة الاقتصادات المتقدمة ومدى الهيمنة على تحرك وانتقال الاستثمار الأجنبي بين الاقتصادات العالمية، وأيضاً على نقل التقنية والمعرفة. ويبدو هذا واضحاً في الاندماجات والمساهمات عبر الاقتصادات العالمية والشركات متعددة الجنسية والتي تضطلع بالجانب الأكبر في الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى الاقتصادات العالمية المضيفة للاستثمار الأجنبي.

٣- العديد من الاقتصادات النامية، وعلى الأخص تلك الاقتصادات الناهضة التي خطت خطوات ملموسة نحو اللحاق بركب الاقتصادات المتقدمة والتطوير التكنولوجي والتقدم الصناعي .. قد تمكنت من استخدام الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إليها على مستوى الاقتصاد العالمي، على نحو اتاح لها تطوير التكنولوجيا الصناعية، وبناء قدرات ومهارات وطنية عالية المستوى في قطاع التصنيع، والتنافس على المستوى العالمي

بكفاءة عالية، ومن هذه الاقتصادات كل من الصين وسنغافورا وماليزيا وكوريا وتايلاند واقتصادات عديدة أخرى.

٤- إن وضع الاقتصاد الصيني في الترتيب رقم (١١) في صدارة القائمة التي تضم (١٤٠) اقتصادات عالمية – حسب مؤشر تراكم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق الداخل إلى هذه الاقتصادات .. يشير إلى قوة الاقتصاد الصيني، خاصة قطاع التصنيع، على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر بما ينطوي عليه من جلب التكنولوجيا الصناعية المتطورة، حيث ساهم هذا الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى الاقتصاد الصيني في تسريع نمو الصادرات السلعية الصينية بمعدل نمو سنوي حوالي (١٥%) خلال الفترة (١٩٨٩-٢٠٠١م).

٥- ضعف الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق سنوياً إلى مجموعة الاقتصادات العربية والذي لم تزد نسبته عن (١,٩%) من إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الاقتصادات العالمية في عام ٢٠٠٤م، في حين بلغت هذه النسبة (٢,٥%) لسنغافورا، (١,٥%) للمكسيك، (٢,٨%) للبرازيل، جدول رقم (١)، جدول رقم (٥).

هذا إضافة إلى ضآلة الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق الصادر من مجموعة الاقتصادات العربية إلى الاقتصادات العالمية، والذي لم يزد عن (٠,٧) بليون دولار في عام ٢٠٠٢م، ولم تزد نسبته عن (٠,١%) من الإجمالي على مستوى الاقتصادي العالمي في نفس عام ٢٠٠٢م، وجاءت محصلته بالسالب في عامي ٢٠٠٣م، ٢٠٠٤م، جدول رقم (٣)، جدول رقم (١١).

وقد ترتب على ضعف الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق الداخل إلى الاقتصادات العربية والصادر الخارج منها إلى الاقتصادات العالمية .. ضعف تراكم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى هذه الاقتصادات العربية، الذي لم تزد نسبته عن (١,٥%) بنهاية كل من عامي ٢٠٠٣م، ٢٠٠٤م وهي تقل عن النسبة الخاصة باقتصاد كل من المكسيك (٢,١%)، وسنغافورا (١,٨%)، والبرازيل (١,٧%).

وترتب على ذلك أيضاً، ضآلة تراكم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق الصادر من مجموعة الاقتصادات العربية إلى الاقتصادات العالمية، الذي لم تزد نسبته عن (٠,١%) بنهاية عام ٢٠٠٤م.

ويشير ذلك بوضوح، إلى ضعف إسهام مجموعة الاقتصادات العربية في حركة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد أو الصادر إلى أو من الاقتصادات العالمية خلال

الفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٤م). هذه المساهمة المتدنية .. لا تتيح لهذه الاقتصادات العربية إمكان جلب المدخلات الصناعية الأساسية التي تتركز – بشكل أساسي – في التكنولوجيا الصناعية المتطورة والمعرفة المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر، وأيضاً طرق التصنيع المستحدثة والتقنيات الإدارية والقدرات عالية الخبرة والمستوى، والتي لا يخاطر المستثمر الأجنبي (سواء كان شركة أجنبية أو مؤسسة أو فرد أو حكومة) بتقديمها إلى الاقتصاد المضيف للاستثمار الأجنبي، مع استثمارات أجنبية (ضئيلة) بالمقاييس الدولية، لا يحقق المستثمر من ورائها المنافع والعوائد المناسبة المجزية.

٦- ومع ضعف إسهام مجموعة الاقتصادات العربية في حركة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي، ومع ضعف مستوى الأداء الصناعي التنافسي لمعظم هذه الاقتصادات ووقوعها جميعاً في ترتيب متأخر بعد الـ(٤٠) اقتصاداً الأولى التي في صدارة القائمة التي تضم (٩٣) اقتصادات عالمية حسب مؤشر مستوى الأداء الصناعي التنافسي للعام ٢٠٠٠م، المبينة في تقرير الأداء الصناعي العالمي ٢٠٠٤م، الصادر عن الـ(UNIDO)، ومع تدني المساهمة النسبية للمنتجات ذات التكنولوجيا الرفيعة والمتوسطة في الصادرات الصناعية، وتدني مؤشرات التقدم التكنولوجي والتطوير والتحديث التقني لهذه الاقتصادات .. كل هذا من شأنه أن يؤدي إلى إمكان وقوع العديد من هذه الاقتصادات العربية فريسة لمخاطر التهميش والعزل، رغم ما تملكه من موارد طبيعية وكفاءات وقدرات وموارد بشرية لا يستهان بها.

٧- ضآلة الاستثمارات العربية البينية بالمقاييس الدولية، حيث أنها لا تشكل استثمارات مجدية أو استثمارات مخططة. وتتنافى هذه الأرقام المبينة في الجدول رقم (٢٠) والجدول رقم (٢١) مع وجود استراتيجية متكاملة لتطوير الاستثمارات العربية البينية، كما أنها لا تسهم بفعالية في تحقيق هدف إقامة كيانات صناعية عربية مشتركة. مع تدني مساهمة هذه الاستثمارات العربية البينية الضئيلة بالمقاييس الدولية، في التحديث والتطوير التقني الصناعي بالمعنى الشامل المتكامل الحقيقي

٨- ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى الاقتصاد المصري في عام ٢٠٠٤م إلى حوالي (١,٣) بليون دولار مقارنة بعامي ٢٠٠٣م، ٢٠٠٢م، جدول رقم (٧).

ومع ذلك فقد بلغ تراكم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى الاقتصاد المصري بنهاية عام ٢٠٠٤م حوالي (٢١) بليون دولار، مما وضع الاقتصاد المصري في الترتيب رقم (٤٨) ضمن قائمة تضم (١٤٠) اقتصادات عالمية المبينة في تقرير الاستثمار الدولي

٢٠٠٥م، جدول رقم (٨). متقدماً على العديد من الاقتصادات العالمية مثل؛ تونس، ورومانيا، والفلبين، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، واقتصادات عديدة أخرى.

ومع تحقق بعض التحسن في عنصر نقل التكنولوجيا في عام ٢٠٠٣م (أحد عناصر التقدم التكنولوجي) المصاحب لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، ومع تحقق تحسن في عنصر التحديث التقني (أحد عناصر التقدم التكنولوجي) في عام ٢٠٠٣م.

ومع التحسن الذي حققه الاقتصاد المصري في مستوى الأداء الصناعي بارتفاعه إلى الترتيب رقم (٤٨) في عام ٢٠٠٠م بعد أن كان في الترتيب رقم (٥٢) في عام ١٩٨٠م، ضمن قائمة تضم (٩٣) اقتصادات عالمية (تقرير الأداء الصناعي الدولي ٢٠٠٤م)، وأن هذا التحسن مرجعه – في الأساس – إلى التحسن الملموس في مساهمة المنتجات ذات التكنولوجيا الرفيعة والمتوسطة في القيمة المضافة الصناعية، ومساهمة القيمة المضافة الصناعية في الناتج المحلي الإجمالي.

وعلى اعتبار أن الاقتصاد المصري يمتلك قاعدة إنتاجية تتسم بالتنوع والتكامل، إضافة إلى القدرات العلمية والخبرات والكفاءات العملية التي تزخر بها مصر وتدعم بقوة مسيرة الاقتصاد الوطني، وما تتمتع به من موارد طبيعية، وموقعها الجغرافي، وأيضاً توجه الاقتصاد المصري في الماضي القريب إلى تحقيق نهضة واضحة حقيقية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأخذاً في الاعتبار – فوق كل هذا – الاستقرار الذي تتمتع به مصر. وما يتم في الوقت الراهن من مراجعة شاملة للتشريعات والقوانين والنظم والسياسات التي تعكس تطوير وتهيئة المناخ الاستثماري، وبما يؤدي إلى تحسين وتهيئة بيئة الاستثمار أمام المستثمرين المحليين والأجانب .. كل هذه الجوانب تتكامل معاً وتشكل مدخلات أساسية للمرحلة المقبلة في مسيرة الاقتصاد الوطني، من شأنها دعم تكثيف الاستثمار المحلي، وبما يدعم أيضاً، القدرة التنافسية للاقتصاد المصري في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وما يصاحبها من نقل التقنية والمعرفة والمدخلات الصناعية الأساسية – التي سبقت الإشارة إليها – وبما يساعد كثيراً تكثيف الجهود للوصول إلى تحقيق معدل نمو سنوي (٦%) مستهدف للاقتصاد المصري في المرحلة المقبلة.

٩- من الجوانب الأساسية المرتبطة بالإجراءات والخطوات المساندة لتكثيف جهود تحقيق معدلات النمو المستهدفة للاقتصاد المصري، خاصة قطاع التصنيع – أهمية الوقوف على عناصر أداء برنامج تحديث الصناعة، من خلال تقييم الوضع الراهن لهذا البرنامج

مع ضرورة رصد النتائج الإيجابية التي تحققت قياساً على الأهداف المحددة لهذا البرنامج، خاصة مدى التحسن في أداء قطاعات التصنيع الوطني. وأيضاً رصد إخفاقات هذا البرنامج، من خلال الرصد والتقييم الحقيقي للأداء، شاملاً حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المرتبطة بهذا البرنامج. وتقييم الأداء الصناعي بكل عناصره ومتغيراته الأساسية.

١٠- إن جلب التكنولوجيا الصناعية المتطورة والمعرفة المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر وتطويرها وتكثيف استخدامها، بالتضافر مع الاستثمار المحلي (الوطني) الممثل في تكوين رأس المال الثابت المحلي الإجمالي والقدرات والإمكانات المتوفرة .. من شأنه أن يؤدي إلى التحسن في مستوى الأداء الصناعي التنافسي للاقتصاد المصري.

إن النهوض بالاقتصاد المصري بين الاقتصادات العالمية الناهضة، واللحاق بركب الاقتصادات المتقدمة والتطوير التكنولوجي والتقدم الصناعي، ليس أمراً صعباً، ولكنه يتطلب جهوداً جبارة، يجب أن تتم في إطار رؤية مستقبلية واستراتيجية بعيدة المدى للاقتصاد المصري.

١١- تشير توقعات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبعض التقارير المنشورة في النصف الأول من عام ٢٠٠٤م، إلى إمكان انتعاش الاستثمار الأجنبي المباشر خلال عامي ٢٠٠٤، ٢٠٠٥م، وتستند هذه التوقعات – بشكل كبير – إلى التحسن في المناخ الاقتصادي الدولي والانتعاش الاقتصادي وتحسن عائدات الشركات الاستثمارية.

١٢- السياسات الوطنية تؤثر – بشكل كبير – في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتكثيف الاستفادة منه، وأيضاً في تيسير الإجراءات المتعلقة بالتعامل في مجال هذا الاستثمار، والسياسات الوطنية تبدو أنها تشكل دور هام وحاسم كمحددات لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

وتتركز هذه المحددات في الاقتصاد المضيف للاستثمار، في الإطار العام لسياسات الاستثمار والتي تتناول العديد من العوامل من بينها: العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتجارة الدولية والاستثمار وسياسات التخصيص. إضافة إلى محددات اقتصادية تتركز في؛ حجم السوق وهيكله ونمو الأسواق والقدرة على النفاذ إلى الأسواق الإقليمية والعالمية، ومتوسط دخل الفرد، والتحديث التكنولوجي، والتكوين الاستثماري في التكنولوجيا وتحديثها، والتجهيزات الأساسية مثل؛ الموانئ، والطرق، والاتصالات وعناصر أساسية أخرى تتركز في تكلفة الموارد البشرية وتكلفة النقل وتكلفة المنتجات

الوسيطة. وإضافة أيضاً، إلى بعض محددات أخرى تتركز في حوافز الاستثمار، والكفاءات الإدارية، واستئصال الفساد، وخدمات ما بعد الاستثمار. كما أن الأزمات المالية التي تمر بها بعض الاقتصادات العالمية ينشأ عنها إحجام بعض المستثمرين الأجانب عن الدخول في الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الاقتصادات.

خبير اقتصادي

دكتور/ أبوهنطش عبدالمجيد أحمد

Huntesh_٣@hotmail.comE-Mail:

الدكتور/ أبوهنطش عبدالمجيد أحمد، مصري الجنسية، حاصل على درجة دكتوراة الفلسفة في الاقتصاد القياسي والإحصاء التطبيقي، شغل عدة مناصب كخبير في الشئون المالية والاقتصادية في الجماهيرية الليبية ومصر والمملكة العربية السعودية. ويشغل حالياً وظيفة مستشار اقتصادي / ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في وزارة الاقتصاد والتخطيط بالمملكة العربية السعودية. وله العديد من الدراسات والبحوث، من بينها :

- العديد من الدراسات والبحوث الهامة المتعلقة بالموضوعات الاقتصادية والمالية والاستثمار والتخطيط، على مستوى قطاعات التنمية وعلى المستوى الكلي.
- قام بإعداد العديد من التقارير المتخصصة والبحوث العلمية وألقى محاضرات متخصصة، وشارك في العديد من اللجان المتخصصة والمؤتمرات والندوات وورش العمل.
- تقييم ومتابعة تنفيذ برامج ومشاريع خطط التنمية وإعداد البحوث والتقارير المتعلقة بها.
- شارك في إعداد ومراجعة كتاب "مقدمة في الطرق النوعية التقنية لإعداد تنبؤات وتقدير خطط وبرامج العمل المستقبلية"، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م، عالم الكتب القاهرة.
- شارك في إعداد خطط التنمية، وإعداد الدراسات المالية والاقتصادية للمشروعات والشركات التي يتقرر طرحها لعملية التخصيص، وإعداد التقارير حول تأسيس بعض الشركات والمشروعات.
- عضو الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع.
- عضو جماعة الإدارة العليا.

جدول رقم (١)

إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات العالمية

"Foreign Direct Investment (FDI) Inflows"

على مستوى العالم خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٤م)

(بليون دولار)

الاقتصادات	٢٠٠٤م		٢٠٠٣م		٢٠٠٢م	
	القيمة	التوزيع النسبي (%)	القيمة	التوزيع النسبي (%)	القيمة	التوزيع النسبي (%)
إجمالي الاقتصادات المتقدمة(*)	٣٨٠,٠	٥٩	٤٤٢,٢	٧٠	٥٤٧,٨	٧٦
إجمالي الاقتصادات النامية	٢٣٣,٢	٣٦	١٦٦,٣	٢٦	١٥٥,٥	٢٢
اقتصادات عالمية أخرى(**)	٣٤,٩	٥	٢٤,١	٤	١٢,٨	٢
إجمالي العالم	٦٤٨,١	١٠٠,٠	٦٣٢,٦	١٠٠,٠	٧١٦,١	١٠٠,٠
إجمالي الاقتصادات العربية(***)	١٢,٢		٩,٨		٨,١	
النسبة إلى إجمالي العالم (%)	١,٩		١,٥		١,١	
النسبة إلى إجمالي الاقتصادات النامية (%)	٥,٢		٥,٩		٥,٢	

المصدر: الجدول رقم (٥).

(*) تشمل:

- اقتصادات الاتحاد الأوروبي.
- اقتصادات أوروبية أخرى (أيسلندا، النرويج، سويسرا، .....).
- أمريكا الشمالية (كندا، الولايات المتحدة الأمريكية).
- اقتصادات متقدمة أخرى (أستراليا، اليابان، إسرائيل، نيوزيلاندا).

(**) تشمل اقتصادات جنوب شرق أوروبا (بلغاريا، ألبانيا، رومانيا، ...).
واقتصادات اتحاد الجمهوريات المستقلة (أرزبيجان، كازاخستان، جورجيا، .....).

(***) متضمنة داخل مجموعة الاقتصادات النامية.

جدول رقم (٢)

إجمالي تراكم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى الاقتصادات العالمية

"Foreign Direct Investment (FDI) Inward Stock"

على مستوى العالم بنهاية السنوات (٢٠٠٠-٢٠٠٤م)

(بليون دولار)

الاقتصادات	٢٠٠٤م		٢٠٠٠م		١٩٩٠م	
	القيمة	التوزيع النسبي (%)	القيمة	التوزيع النسبي (%)	القيمة	التوزيع النسبي (%)
إجمالي الاقتصادات المتقدمة	٦٤٧٠	٧٣	٣٩٧٦	٦٩	١٤٠٥	٧٩
إجمالي الاقتصادات النامية	٢٢٢٦	٢٥	١٧٣٥	٣٠	٣٦٤	٢١
اقتصادات عالمية أخرى	١٩٩	٢	٧٠	١	–	–
إجمالي العالم	٨٨٩٥	١٠٠,٠	٥٧٨١	١٠٠,٠	١٧٦٩	١٠٠,٠
إجمالي الاقتصادات العربية	١٣٢		٨٧		٤٣	
النسبة إلى إجمالي العالم (%)	١,٥		١,٥		٢,٤	
النسبة إلى إجمالي الاقتصادات النامية (%)	٥,٩		٥,٠		١١,٨	

المصدر: الجدول رقم (٨)، والجدول رقم (١٠).

جدول رقم (٣)

إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الاقتصادات العالمية

"Foreign Direct Investment (FDI) Outflows"

على مستوى العالم خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٤م)

(بليون دولار)

الاقتصادات	٢٠٠٤م		٢٠٠٣م		٢٠٠٢م	
	القيمة	التوزيع النسبي (%)	القيمة	التوزيع النسبي (%)	القيمة	التوزيع النسبي (%)
إجمالي الاقتصادات المتقدمة	٦٣٧,٤	٨٧	٥٧٧,٣	٩٣	٥٩٩,٩	٩٢
إجمالي الاقتصادات النامية	٨٣,٢	١٢	٢٩,٠	٥	٤٧,٨	٧
اقتصادات عالمية أخرى	٩,٧	١	١٠,٦	٢	٤,٥	١
إجمالي العالم	٧٣٠,٣	١٠٠,٠	٦١٦,٩	١٠٠,٠	٦٥٢,٢	١٠٠,٠
إجمالي الاقتصادات العربية	(٠,٢)		(٤,٠)		٠,٧	
النسبة إلى إجمالي العالم (%)	–		–		٠,١	
النسبة إلى إجمالي الاقتصادات النامية (%)	–		–		١,٥	

المصدر: الجدول رقم (١١)، والجدول رقم (١٣).

جدول رقم (٤)

إجمالي تراكم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق الصادر من الاقتصادات العالمية "Foreign Direct Investment (FDI) Outward Stock" على مستوى العالم بنهاية السنوات (٢٠٠٠-٢٠٠٤م)

(بليون دولار)

الاقتصادات	٢٠٠٤م		٢٠٠٠م		١٩٩٠م	
	القيمة	التوزيع النسبي (%)	القيمة	التوزيع النسبي (%)	القيمة	التوزيع النسبي (%)
إجمالي الاقتصادات المتقدمة	٨٦١٠	٨٨٠	٥٢٥٧	٨٦	١٦٣٨	٩٢
إجمالي الاقتصادات النامية	١٠٣٦	١١	٨٦٩	١٤	١٤٧	٨
اقتصادات عالمية أخرى	٨٦	١	٢٢	–	–	–
إجمالي العالم	٩٧٣٢	١٠٠,٠	٦١٤٨	١٠٠,٠	١٧٨٥	١٠٠,٠
إجمالي الاقتصادات العربية	١٢		١٠		٨	
النسبة إلى إجمالي العالم (%)	٠,١		٠,٢		٠,٤	
النسبة إلى إجمالي الاقتصادات النامية (%)	١,٢		١,٢		٥,٤	

المصدر: الجدول رقم (١٤)، والجدول رقم (١٦).

جدول رقم (٥)

تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل

"Foreign Direct Investment (FDI) Inflows"

لبعض الاقتصادات العالمية خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٤م)

(بليون دولار)

الترتيب(*)	الاقتصادات (الدول)	٢٠٠٤م	٢٠٠٣م	٢٠٠٢م
١	الولايات المتحدة الأمريكية	٩٥,٩	٥٦,٨	٧١,٣
٢	المملكة المتحدة	٧٨,٤	٢٠,٣	٢٤,٠
٣	الصين	٦٠,٦	٥٣,٥	٥٢,٧
٤	لكسمبورج	٥٧,٠	٩١,١	١١٧,٢
٥	أستراليا	٤٢,٦	٧,٠	١٥,٦
٦	بلجيكا	٣٤,٤	٣٢,١	١٥,٦
٧	هونج كونج	٣٤,٠	١٣,٦	٩,٧
٨	فرنسا	٢٤,٣	٤٢,٥	٤٩,٠
٩	أسبانيا	١٨,٤	٢٩,٠	٤٣,٧
١٠	البرازيل	١٨,٢	١٠,١	١٦,٦
١١	المكسيك	١٦,٦	١١,٤	١٥,١
١٢	سنغافورا	١٦,١	٩,٣	٥,٨
١٣	الاتحاد الروسي	١١,٧	٨,٠	٣,٥
١٤	إيرلاندا	٩,١	٢٦,٩	٢٩,٠
١٥	إيطاليا	١٦,٨	١٦,٤	١٤,٥
١٦	اليابان	٧,٨	٦,٣	٩,٢
١٧	كوريا	٧,٧	٣,٨	٣,٠
١٨	شيلي	٧,٦	٤,٤	٢,٦
١٩	كندا	٦,٣	٦,٣	٢١,٥
٢٠	بولاندا	٦,٢	٤,١	٤,١
٢١	الهند	٥,٣	٤,٣	٣,٤
٢٢	رومانيا	٥,٢	٢,٢	١,١
٢٣	النمسا	٤,٩	٧,٤	٠,٤
٢٤	أزربيجان	٤,٨	٣,٣	١,٤

(تابع) جدول رقم (٥)

تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل

"Foreign Direct Investment (FDI) Inflows"

لبعض الاقتصادات العالمية خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٤م)

(بليون دولار)

الترتيب(*)	الاقتصادات (الدول)	٢٠٠٤م	٢٠٠٣م	٢٠٠٢م
٢٥	فنلندا	٤,٧	٣,٣	٧,٩
٢٦	ماليزيا	٤,٦	٢,٥	٣,٢
٢٧	سويسرا	٤,٥	١٦,٦	٦,٣
٢٨	جمهورية التشيك	٤,٥	٢,١	٨,٥
٢٩	الأرجنتين	٤,٣	١,٩	٢,١
٣٠	كازاخستان	٤,٣	٢,١	٢,٦
٣١	هنجاريا	٤,٢	٢,٢	٣,٠
٣٢	برمودا	٣,٨	١,٩	٢,٢
٣٣	جزر كيمان	٣,٠	٤,١	(٠,٢)
٣٤	تركيا	٢,٧	١,٨	١,١
٣٥	كولومبيا	٢,٧	١,٨	٢,١
٣٦	بلغاريا	٢,٥	٢,١	٠,٩
٣٧	نيوزيلاندا	٢,٤	٢,٤	٠,٧
٣٨	النرويج	٢,٢	٣,٨	٠,٧
٣٩	نيجيريا	٢,١	٢,٢	٢,٠
٤٠	أنجولا	٢,٠	٣,٥	١,٧
إجمالي العالم		٦٤٨,١	٦٣٢,٦	٧١٦,١
إجمالي الاقتصادات النامية		٢٣٣,٢	١٦٦,٣	١٥٥,٥
إجمالي الاقتصاديات العربية		١٢,٢	٩,٨	٨,١

المصدر: تقرير الاستثمار الدولي ٢٠٠٥م، الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "UNCTAD".

(*) الترتيب للعام ٢٠٠٤م.

جدول رقم (٦)

تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل

"Foreign Direct Investment (FDI) Inflows"

لبعض الاقتصادات الناهضة خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٤م)

(بليون دولار)

الترتيب(*)	الاقتصادات (الدول)	٢٠٠٤م	٢٠٠٣م	٢٠٠٢م
٣	الصين	٦٠,٦	٥٣,٥	٥٢,٧
٧	هونج كونج	٣٤,٠	١٣,٦	٩,٧
١٢	سنغافورا	١٦,١	٩,٣	٥,٨
١٧	كوريا	٧,٧	٣,٨	٣,٠
٢٦	ماليزيا	٤,٦	٢,٥	٣,٢
-	تايـوان	١,٩	٠,٥	١,٤
-	تايلاند	١,١	٢,٠	٠,٩

المصدر: أشير إليه في الجدول رقم (٥).

(*) الترتيب: حسب ترتيب الاقتصادات العالمية، بالجدول رقم (٥).

جدول رقم (٧)
تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل
"Foreign Direct Investment (FDI) Inflows"
لبعض الاقتصادات العربية خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٤م)

(بليون دولار)

الترتيب(*)	الاقتصادات (الدول)	٢٠٠٤م	٢٠٠٣م	٢٠٠٢م
١	المملكة العربية السعودية	١٨٦٧	٧٧٨	٤٥٣
٢	السودان	١٥١١	١٣٤٩	٧١٣
٣	مصر	١٢٥٣	٢٣٧	٦٤٧
٤	سوريا	١٢٠٦	١٠٨٤	١٠٣٠
٥	الجزائر	٨٨٢	٦٣٤	١٠٦٥
٦	البحرين	٨٦٥	٥١٧	٢١٧
٧	المغرب	٨٥٣	٢٣١٤	٤٨١
٨	الإمارات العربية المتحدة	٨٤٠	٣٠	١٣٠٧
٩	قطر	٦٧٩	٦٢٥	٦٢٤
١٠	تونس	٦٣٩	٥٨٤	٨٢١
١١	الأردن	٦٢٠	٤٢٤	٦٤
١٢	العراق	٣٠٠	٥	٢
١٣	موريتانيا	٣٠٠	٢١٤	١١٨
١٤	لبنان	٢٨٨	٣٥٨	٢٥٧
١٥	ليبيا	١٣١	١٤٣	١٤٥
اقتصادات عربية أخرى		١٧-	٤٧٨	١٣٤
إجمالي الاقتصادات العربية		١٢٢١٧	٩٧٧٤	٨٠٧٨
النسبة إلى إجمالي الاقتصادات النامية (%)		٥,٢	٥,٩	٥,٢
النسبة إلى إجمالي العالم (%)		١,٩	١,٥	١,١

المصدر: أشير إليه في الجدول رقم (٥).

(*) الترتيب حسب تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل لمجموعة الاقتصادات العربية.

جدول رقم (٨)

تراكم الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل

"Foreign Direct Investment (FDI) Inward Stock"

لبعض الاقتصادات العالمية بنهاية السنوات (٢٠٠٠-٢٠٠٤م)

(بليون دولار)

الترتيب[1]	الاقتصادات (الدول)	٢٠٠٤م	٢٠٠٠م	١٩٩٠م
١	الولايات المتحدة الأمريكية	١٤٧٤	١٢٥٧	٣٩٥
٢	المملكة المتحدة	٧٧٢	٤٣٩	٢٠٤
٣	فرنسا	٥٣٥	٢٦٠	٨٧
٤	هونج كونج	٤٥٧	٤٥٥	٤٥
٥	هولندا	٤٢٩	٢٤٤	٦٩
٦	ألمانيا	٣٤٨	٢٧٢	١١١
٧	أسبانيا	٣٤٧	١٥٥	٦٦
٨	كندا	٣٠٤	٢١٣	١١٣
٩	بلجيكا	٢٥٩	١٩٥[3]	٥٨[2]
١٠	أستراليا	٢٥٤	١١١	٧٤
١١	الصين	٢٤٥	١٩٣	٢١
١٢	إيرلندا	٢٢٩	١٢٧	٤٢
١٢	إيطاليا	٢٢١	١٢١	٦٠
١٣	المكسيك	١٨٣	٩٧	٢٢
١٤	لكسمبورج	١٨٣	٢٣	-
١٥	سويسرا	١٨١	٨٧	٣٤
١٦	السويد	١٦٣	٩٤	١٣
١٧	سنغافورا	١٦٠	١١٣	٣٠
١٨	البرازيل	١٥١	١٠٣	٣٧
١٩	الدنمارك	٩٨	٧٤	٩
٢٠	الاتحاد الروسي	٩٨	٣٢	-
٢١	اليابان	٩٧	٥٠	١٠
٢٢	برمودا	٧٨	٥٦	١٤

(تابع) جدول رقم (٨)

تراكم الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل

"Foreign Direct Investment (FDI) Inward Stock"

لبعض الاقتصادات العالمية بنهاية السنوات (٢٠٠٠-٢٠٠٤م)

(بليون دولار)

الترتيب[1]	الاقتصادات (الدول)	٢٠٠٤م	٢٠٠٠م	١٩٩٠م
٢٣	البرتغال	٦٥	٢٩	١١
٢٤	النمسا	٦٣	٣٠	١١
٢٥	بولاندا	٦١	٣٤	–
٢٦	هنجاريا	٦٠	٢٣	١
٢٧	فنلندا	٥٦	٢٤	٥
٢٨	جمهورية التشيك	٥٦	٢٢	١
٢٩	كوريا	٥٥	٣٧	٥
٣٠	شيلي	٥٤	٤٤	١٠
٣١	الأرجنتين	٥٤	٦٨	٩
٣٢	النرويج	٥١	٣٠	١٢
٣٣	نيوزيلاند	٥٠	٢٨	٨
٣٤	تايلاند	٤٩	٣٠	٨
٣٥	ماليزيا	٤٦	٥٣	١٠
٣٦	جنوب أفريقيا	٤٦	٤٣	٩
٣٧	فنزويلا	٤٤	٣٥	٤
٣٨	تايوان	٣٩	١٨	١٠
٣٩	الهند	٣٩	١٨	٢
٤٠	جزر كيمان	٣٦	٢٥	٢
٤١	تركيا	٣٥	١٩	١١
٤٢	إسرائيل	٣٣	٢٤	٤
٤٣	نيجيريا	٣١	٢٤	٩
٤٤	فيتنام	٢٩	٢١	٢
٤٥	اليونان	٢٧	١٤	٦

(تابع) جدول رقم (٨)

تراكم الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل

"Foreign Direct Investment (FDI) Inward Stock"

لبعض الاقتصادات العالمية بنهاية السنوات (٢٠٠٠-٢٠٠٤م)

(بليون دولار)

الترتيب[1]	الاقتصادات (الدول)	٢٠٠٤م	٢٠٠٠م	١٩٩٠م
٤٦	كولومبيا	٢٢	١١	٤
٤٧	كازاخستان	٢٢	١٠	–
٤٨	مصر	٢١	١٨	١١
٤٩	المملكة العربية السعودية	٢٠	١٧	١٤
٥٠	رومانيا	١٨	٦	–
٥١	المغرب	١٨	٩	٤
٥٢	تونس	١٨	١٢	٨
إجمالي العالم		٨٨٩٥	٥٧٨١	١٧٦٩
إجمالي الاقتصادات النامية		٢٢٢٦	١٧٣٥	٣٦٤
إجمالي الاقتصاديات العربية		١٣٢	٨٧	٤٣

المصدر: أشير إليه في الجدول رقم (٥).

(١) الترتيب للعام ٢٠٠٤م.

(٢) القيم لـ"بلجيكا ولكسمبورج".

جدول رقم (٩)

تراكم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل

"Foreign Direct Investment (FDI) Inward Stock"

لبعض الاقتصادات الناهضة بنهاية السنوات (٢٠٠٠-٢٠٠٤م)

(بليون دولار)

الترتيب[*]	الاقتصادات (الدول)	٢٠٠٤م	٢٠٠٠م	١٩٩٠م
٤	هونج كونج	٤٥٧	٤٥٥	٤٥
١١	الصين	٢٤٥	١٩٣	٢١
١٦	سنغافورا	١٦٠	١١٣	٣٠
٣٤	ماليزيا	٤٦	٥٣	١٠
٢٨	كوريا	٥٥	٣٧	٥
٣٣	تايلاند	٤٩	٣٠	٨
٣٧	تايوان	٣٩	١٨	١٠

المصدر: أشير إليه في الجدول رقم (٥).

(*) الترتيب: الجدول رقم (٨).

جدول رقم (١٠)

تراكم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل

"Foreign Direct Investment (FDI) Inward Stock"

للاقتصادات العربية بنهاية السنوات (٢٠٠٠-٢٠٠٤م)

(مليون دولار)

الترتيب(*)	الاقتصادات (الدول)	٢٠٠٤م	٢٠٠٠م	١٩٩٠م
١	مصر	٢٠٩٠٢	١٨٢٥٤	١١٠٤٣
٢	المملكة العربية السعودية	٣٠٤٥٤	١٦٨٥١	١٤٤٦٧
٣	المغرب	١٧٩٥٩	٨٨٢٥	٣٥٩١
٤	تونس	١٧٦٢٦	١١٦٦٨	٧٦١٥
٥	سوريا	١٢٤٩١	٨٢٢٤	٣٧٤
٦	البحرين	٧٥٨٥	٥٩٠٦	٥٥٢
٧	الجزائر	٧٤٢٣	٣٦٤٧	١٥٦١
٨	السودان	٥٥٤٥	١٣٩٨	٥٥
٩	الإمارات العربية المتحدة	٤٤٢٢	١٠٦١	٧٥١
١٠	قطر	٤١٤٤	٧٩٢٠	٧١
١١	الأردن	٣٥٠١	٢٢٧٢	٦١٥
١٢	عمان	٣٤٣٢	٢٥٠٦	١٧٠٦
١٣	لبنان	٢٢٦٩	١١١٦	٥٣
١٤	اليمن	٩٩٠	١٣٣٦	١٨٠
اقتصادات عربية أخرى		٣٣٢١	٢١٩٠	٧٨٠
إجمالي الاقتصادات العربية(**)		١٣٢٠٦٤	٨٧١٧٤	٤٣٤١٤
النسبة إلى إجمالي الاقتصادات النامية (%)		٥,٩	٥,٠	١١,٨
النسبة إلى إجمالي اقتصادات العالم (%)		١,٥	١,٥	٢,٤

المصدر: أشير إليه في الجدول رقم (٥).

(*) الترتيب حسب تراكم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل لمجموعة الاقتصادات العربية.

(**) الاقتصادات العربية الأخرى هي: فلسطين، موريتانيا، الكويت، جيبوتي، الصومال، العراق، ليبيا.

جدول رقم (١١)
تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج
"Foreign Direct Investment (FDI) Outflows"
لبعض الاقتصادات العالمية خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٤م)

(بليون دولار)

الترتيب(*)	الاقتصادات (الدول)	٢٠٠٤م	٢٠٠٣م	٢٠٠٢م
١	الولايات المتحدة الأمريكية	٢٢٩,٣	١١٩,٤	١٣٤,٩
٢	المملكة المتحدة	٦٥,٤	٦٦,٥	٥٠,٣
٣	لكسمبورج	٥٩,٠	١٠١,٠	١٢٦,١
٤	أسبانيا	٥٤,٢	٣٠,٨	٣٦,٥
٥	فرنسا	٤٧,٨	٥٣,١	٥٠,٤
٦	كندا	٤٧,٥	٢١,٥	٢٦,٨
٧	هونج كونج	٣٩,٧	٥,٥	١٧,٥
٨	اليابان	٣١,٠	٢٨,٨	٣٢,٣
٩	بلجيكا	٢٦,١	٣٦,٩	١٢,٧
١٠	سويسرا	٢٥,٢	١٥,١	٧,٩
١١	إيطاليا	١٩,٣	٩,١	١٧,١
١٢	أستراليا	١٦,٣	١٥,٣	٧,٩
١٣	السويد	١٥,١	٢١,٢	١٠,٦
١٤	سنغافورا	١٠,٧	٣,٧	٤,١
١٥	روسيا الاتحادية	٩,٦	٩,٧	٣,٥
١٦	البرازيل	٩,٥	٠,٢	٢,٥
١٧	النمسا	٧,٢	٦,٨	٥,٨
١٨	تايوان	٧,١	٥,٧	٤,٩
١٩	البرتغال	٦,٢	٧,٣	٠,٢
٢٠	كوريا	٤,٨	٣,٤	٢,٦
٢١	إسرائيل	٣,٠	٢,١	١,٠
إجمالي العالم		٧٣٠,٣	٦١٦,٥	٦٣٢,٢
إجمالي الاقتصادات النامية		٨٣,٢	٢٩,٠	٤٧,٨
إجمالي الاقتصادات العربية		(٠,٢)	(٤,٠)	٠,٧

المصدر: أشير إليه في الجدول رقم (٥).
(*) الترتيب للعام ٢٠٠٤م.

جدول رقم (١٢)

تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج
"Foreign Direct Investment (FDI) Outflows"
لبعض الاقتصادات الناهضة خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٤م)

(بليون دولار)

الترتيب	الاقتصادات (الدول)	٢٠٠٤م	٢٠٠٣م	٢٠٠٢م
٧	هونج كونج	٣٩,٨	٥,٥	١٧,٥
١٤	سنغافورا	١٠,٧	٣,٧	٤,١
٢٠	كوريا	٤,٨	٣,٤	٢,٦
-	الصين	١,٨	(٠,٢)	٢,٥
-	ماليزيا	٢,١	١,٣	١,٩

المصدر: الجدول رقم (١١).

جدول رقم (١٣)

تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج
"Foreign Direct Investment (FDI) Outflows"
للاقتصادات العربية خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٤م)

(مليون دولار)

الترتيب	الاقتصادات (الدول)	٢٠٠٤م	٢٠٠٣م	٢٠٠٢م
١	البحرين	١٠٣٦	٧٤١	١٩٠
٢	الجزائر	٢٥٨	١٤	١٠٠
٣	مصر	١٥٩	٢١	٢٨
٤	المملكة العربية السعودية	٧٣	٨٣	١٤٣
٥	ليبيا	٦٢	٦٣	(١٣٦)
٦	لبنان	٤٥	١٧	٩٦
٧	المغرب	٣١	١٢	٢٨
٨	تونس	٤	٥	٢
اقتصادات عربية أخرى		(١٩٠٥)	(٤٩٤٠)	٢٦٧
إجمالي الاقتصادات العربية		(٢٣٧)	(٣٩٨٤)	٧١٨
النسبة إلى إجمالي الاقتصادات النامية (%)		-	-	١,٥
النسبة إلى إجمالي العالم (%)		-	-	٠,١

المصدر: أشير إليه في الجدول رقم (٥).

جدول رقم (١٤)

تراكم الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج

"Foreign Direct Investment (FDI) Outward Stock"

لبعض الاقتصادات العالمية بنهاية السنوات (٢٠٠٠-٢٠٠٤م)

(بليون دولار)

الترتيب[1]	الاقتصادات (الدول)	٢٠٠٤م	٢٠٠٠م	١٩٩٠م
١	الولايات المتحدة الأمريكية	٢٠١٨	١٣١٦	٤٣١
٢	المملكة المتحدة	١٣٧٨	٨٩٨	٢٢٩
٣	ألمانيا	٨٣٤	٥٤٢	١٥٢
٤	فرنسا	٧٦٩	٤٤٥	١١٠
٥	هولندا	٥٤٦	٣٠٥	١٠٧
٦	هونج كونج	٤٠٦	٣٨٨	١٢
٧	سويسرا	٣٩٣	٢٣٣	٦٦
٨	اليابان	٣٧١	٢٧٨	٢٠١
٩	كندا	٣٧٠	٢٣٨	٨٥
١٠	أسبانيا	٣٣٣	١٦٦	١٦
١١	إيطاليا	٢٨٠	١٨٠	٦٠
١٢	بلجيكا	٢٤٨	١٨٠[2]	٤٠[2]
١٣	السويد	٢٠٤	١٢٣	٥١
١٤	لكسمبورج	١٧٦	٨	-
١٥	استراليا	١٦٨	٨٥	٣١
١٦	سنغافورا	١٠١	٥٧	٨
١٧	الدنمارك	١٠٠	٧٣	٧
١٨	جزر فيرجينيا	٩٧	٦٥	١
١٩	إيرلندا	٩٦	٢٨	١٣
٢٠	تايوان	٩١	٦٧	٣٠
٢١	الاتحاد الروسي	٨٢	٢٠	-
٢٢	فنلندا	٨١	٥٢	١١
٢٣	النرويج	٧٢	٤٤	١١

(تابع) جدول رقم (١٤)

تراكم الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج

"Foreign Direct Investment (FDI) Outward Stock"

لبعض الاقتصادات العالمية بنهاية السنوات (٢٠٠٠-٢٠٠٣م)

(بليون دولار)

الترتيب[1]	الاقتصادات (الدول)	٢٠٠٤م	٢٠٠٠م	١٩٩٠م
٢٤	النمسا	٦٧	٢٥	٥
٢٥	البرازيل	٦٤	٥٢	٤١
٢٦	البرتغال	٤٦	١٧	١
٢٧	الصين	٣٩	٢٨	٤
٢٨	كوريا	٣٩	٢٧	٢
٢٩	جنوب أفريقيا	٢٩	٣٢	١٥
٣٠	الأرجنتين	٢٢	٢١	٦
–	جزر كيمان [٢]	١٩	٢٠	١
–	إسرائيل	١٦	٩	١
–	ماليزيا	١٤	٢١	٣
إجمالي العالم		٩٧٣٢	٦١٤٨	١٧٨٥
إجمالي الاقتصادات النامية		١٠٣٦	٨٦٩	١٤٧
إجمالي الاقتصادات العربية		١٢	١٠	٨

المصدر: أشير إليه في الجدول رقم (٥).

(١) الترتيب للعام ٢٠٠٤م.

(٢) القيم لـ"بلجيكا ولكسمبورج".

جدول رقم (١٥)

تراكم الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج

"Foreign Direct Investment (FDI) Outward Stock"

لبعض الاقتصادات الناهضة بنهاية السنوات (٢٠٠٠-٢٠٠٤م)

(بليون دولار)

الترتيب(*)	الاقتصادات (الدول)	٢٠٠٤م	٢٠٠٠م	١٩٩٠م
٦	هونج كونج	٤٠٦	٣٨٨	١٢
١٦	سنغافورا	١٠١	٥٧	٨
٢٠	تايوان	٩١	٦٧	٣٠
٢٧	الصين	٣٩	٢٨	٤
٢٨	كوريا	٣٩	٢٧	٢
-	ماليزيا	١٤	٢١	٣

المصدر: الجدول رقم (١٤).

(*) الترتيب حسب ترتيب الاقتصادات العالمية بالجدول رقم (١٤).

جدول رقم (١٦)

تراكم الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج

"Foreign Direct Investment (FDI) Outward Stock"

لبعض الاقتصادات العربية بنهاية السنوات (٢٠٠٠-٢٠٠٤م)

(مليون دولار)

الترتيب	الاقتصادات (الدول)	٢٠٠٤م	٢٠٠٠م	١٩٩٠م
١	البحرين	٣٩٣٥	١٧٥٢	٧١٩
٢	ليبيا	٢١٠٧	١٩٤٣	١٣٢١
٣	المملكة العربية السعودية	١٨٩٢	٢٢٠٤	١٨٧٣
٤	الإمارات العربية المتحدة	١٤٤٠	٨١٩	٩٩
٥	مصر	٨٧٥	٦٥٥	١٦٣
٦	الجزائر	٧٢٧	٣٤٦	١٨٣
٧	لبنان	٦١١	٤٣٠	٤٣
٨	المغرب	٥٩١	٤٠٣	١٥٥
٩	قطر	٦٧	٧٤	–
١٠	تونس	٤٦	٣٣	١٥
١١	عمان	٣٢	٣٣	١٠
١٢	اليمن	٩	–	٥
اقتصادات عربية أخرى		٤	١٤٣٢	٣٦٨١
إجمالي الاقتصادات العربية(*)		١٢٣٣٦	١٠١٢٤	٨٢٦٧
النسبة إلى إجمالي الاقتصادات النامية (%)		١,٢	١,٢	٥,٤
النسبة إلى إجمالي اقتصادات العالم (%)		٠,١	٠,٢	٠,٤

المصدر: أشير إليه في الجدول رقم (٥).

(*) الاقتصادات العربية الأخرى هي؛ فلسطين، موريتانيا، الكويت، جيبوتي، الصومال، العراق، السودان، والأردن، وسوريا.

جدول رقم (١٧)
ترتيب مؤشر تراكم الاستثمار الأجنبي المباشر
المتدفق إلى بعض الاقتصادات الناهضة "FDI Inward Stock"
وبعض المؤشرات الأساسية المرتبطة به للعام ٢٠٠٤م

الاقتصادات (الدول)	ترتيب مؤشر تراكم الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل بنهاية ٢٠٠٤م(١)	ترتيب مؤشر مستوى الأداء الصناعي التنافسي ٢٠٠٠م(٢)	ترتيب مؤشر نقل التكنولوجيا ٢٠٠٣م(٣)
الصين	١١	٢٤	٤٧
سنغافورا	١٦	١	_(٤)
كوريا	٢٨	١٠	_(٥)
تايلاند	٣٣	٢٣	٤
ماليزيا	٣٤	١٥	١

(١) جدول رقم (٨).

(٢) تقرير الأداء الصناعي ٢٠٠٤م، الصادر عن الـ"UNIDO".

(٣) تقرير الوضع التنافسي العالمي (٢٠٠٣/٢٠٠٤م) الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي.

(٤)، (٥) كل من سنغافورا وكوريا، جاءت ضمن الاقتصادات التي ركزت – بشكل كبير – على التحديث وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، دون الاعتماد كثيراً على نقل التكنولوجيا، بمعنى التركيز على امتلاك التكنولوجيا الصناعية من خلال التحديث والتطوير. راجع في ذلك تقرير الوضع التنافسي العالمي (٢٠٠٣/٢٠٠٤م).

جدول رقم (١٨)

ترتيب مؤشر تراكم الاستثمار الأجنبي المباشر

المتدفق إلى بعض الاقتصادات العربية "FDI Inward Stock"

وبعض المؤشرات الأساسية المرتبطة به للعام ٢٠٠٣م

الاقتصادات (الدول)	ترتيب مؤشر تراكم الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل بنهاية ٢٠٠٤م[1]	ترتيب مؤشر مستوى الأداء الصناعي التنافسي ٢٠٠٠م[2]	ترتيب مؤشر نقل التكنولوجيا ٢٠٠٣م[3]
مصر	٤٨	٤٨	٤٤
المملكة العربية السعودية	٤٩	٦٣	_(٤)
المغرب	٥١	٥٢	٤٠
تونس	٥٢	٤٦	٣١

(١)، (٢)، (٣) المصدر أشير إليه بالجدول رقم (١٧).

(٤) غير متضمنة في تقرير الوضع التنافسي العالمي (٢٠٠٣/٢٠٠٤م)، المشار إليه بالجدول رقم (١٧).

جدول رقم (١٩)

تراكم الاستثمار الأجنبي المباشر لمجموعتي الاقتصادات المتقدمة والنامية

على مستوى الاقتصاد العالمي بنهاية السنوات (٢٠٠٠-٢٠٠٤م)

(بليون دولار)

البيـــــان	الاقتصادات المتقدمة		الاقتصادات النامية		الاقتصاد العالمي	
	٢٠٠٤م	٢٠٠٠م	٢٠٠٤م	٢٠٠٠م	٢٠٠٤م	٢٠٠٠م
تراكم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق الداخل.	٦٤٧٠	٣٩٧٦	٢٢٢٦	١٧٣٥	٨٨٩٥	٥٧٨١
معدل النمو (٢٠٠٠-٢٠٠٤م)	%٦٣	–	%٢٨	–	%٥٤	–
تراكم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق الخارج.	٨٦١٠	٥٢٥٧	١٠٣٦	٨٦٩	٩٧٣٢	٦١٤٨
معدل النمو (٢٠٠٠-٢٠٠٤م)	%٦٤	–	%٩	–	%٥٨	–

المصدر: الجداول أرقام (٢)، (٤).

جدول رقم (٢٠)
الاستثمارات العربية البينية الخاصة المرخص لها
وفق الدولة المضيفة خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠٠٤م)

(أقرب مليون دولار)

الترتيب	الاقتصادات (الدول)	٢٠٠٤م	٢٠٠٣م
١	المملكة العربية السعودية	١٢٩٧	٢٩٧
٢	مصر	١١٠٩	١٢٦
٣	لبنان	١٠٥٠	٨٥٠
٤	السودان	٦٥٧	٦١٠
٥	الإمارات العربية المتحدة	٥٢٥	٦٥٠
٦	المغرب	٣٧٤	٦٧٢
٧	البحرين	٢٧٤	١٩٢
٨	الجزائر	٢٦٠	٨٠
٩	تونس	٧٦	٦٧
١٠	سلطنة عمان	٦٣	-
١١	اليمن	٦٢	١٢٦
١٢	سوريا	٦١	٤٢
١٣	ليبيا	٤٩	١٠٣
١٤	الأردن	٤١	١٨
١٥	قطر	-	١٠
الإجمالي		٥٨٩٨	٣٨٤٣
معدل النمو السنوي (%)		٥٣	-

المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية ٢٠٠٤م، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

جدول رقم (٢١)

الاستثمارات العربية البينية وفق الدول المصدرة والمضيفة لعام ٢٠٠٤م

(أقرب مليون دولار)

الترتيب	الدولة المصدرة / الدولة المضيفة	الإمارات العربية المتحدة	المملكة العربية السعودية	الكويت	الأردن	سوريا	مصر	اليمن	لبنان	قطر	سلطنة عمان	فلسطين	العراق	ليبيا	البحرين	السودان	الجزائر	تونس	المغرب	الإجمالي
١	المملكة العربية السعودية	٧٢٠			٣١١	١٣١	٤٤	٣٦	٢٥			٢٦	٢			٢				١٢٩٧
٢	مصر	٧١٧	٢٥٦	٨٧	٦	١٠		١٠	٣			٩	٢	٢		٧				١١٠٩
٣	لبنان	٢٣٤	٤٠٣	٢٣٦	٨٠	٤٦				٥١										١٠٥٠
٤	السودان	٥٧	١٩٧		٩٣	٨٢	١٢٥	٣٨	٤٢	٢		٧		١٤						٦٥٧
٥	الإمارات العربية المتحدة		٥٠٠	٢٥																٥٢٥
٦	المغرب	١٦٠	٦٥	١٠٦			١		١				٢٤	٣	١٠		٣	١		٣٧٤
٧	البحرين	٧	١٥٤	٦٠							٥٣									٢٧٤
٨	الجزائر	١	١	٢٠٩	٨		٢٤			٦					١٠			١		٢٦٠
٩	تونس	١٦		٥٢										٦			٢			٧٦
١٠	سلطنة عمان			٦٣																٦٣
١١	اليمن	٢٨	١٧		٢	٢			٢	٨				٣						٦٢
١٢	سوريا	٢١	٣٧				١		١				١							٦١
١٣	ليبيا	١٤	٤				٢٦											٣	٢	٤٩
١٤	الأردن	٣	٢١			٤	١					٥	٦		١					٤١
	الإجمالي	١٩٧٨	١٦٥٥	٨٣٨	٥٠٠	٢٧٥	٢٢٢	٨٤	٧٤	٦٧	٥٣	٤٧	٣٥	٢٨	٢١	٩	٥	٥	٢	٥٨٩٨

المصدر: أشير إليه في الجدول رقم (٢٠).

THE EXECUTIVES' FORUM



جماعة الإدارة العليا

منبر للثقافة والحوار لخدمة المجتمع
وتنمية الإدارة

جماعة الإدارة العليا . . . . من نحن ؟

- تأسست "جماعة الادارة العليا" عام ١٩٦٤ بإسم "جماعة خريجى المعهد القومى للإدارة العليا"
- وهى جمعية أهلية مشهرة طبقاً للقانون بجمهورية مصر العربية ومقرها القاهرة .
- وتسعى إلى تنمية أعضائها من رجال الإدارة العليا ، وتعبئة طاقاتهم لخدمة المجتمع .
- وتضم فى عضويتها الشركات و المؤسسات العامة و الخاصة بجانب عضويتها للأفراد .
- تقدم الجماعة الخدمات و الأنشطة التالية :
  - عقد الندوات و المؤتمرات حول الموضوعات ذات الأهمية للأعضاء وللمجتمع .
  - اصدار مجلة " المدير العربى " ربع السنوية لنشر البحوث ، و الرأى ، و الفكر فى مجالات الإدارة وما يرتبط بها .
  - تقديم برامج التدريب ، و الخدمة الإستشارية و البحوث للأفراد و الشركات و المؤسسات فى أنشطة الإدارة المختلفة و المعلومات .
  - تنظيم الرحلات و الزيارات الميدانية ، الداخلية و الخارجية ، لتقوية الأواصر و العلاقات بين الأعضاء وتدعيم خبراتهم .

١١ شارع سراى الأزبكية – القاهرة – ١١٥١١ ص . ب ١٨٩١ القاهرة تليفون : ٥٩٠٠٧٣٥ (٠٠٢٠٢) – فاكس : ٥٩١٧١٠٩ (٠٠٢٠٢)
11, Saray Al Azbakeya St., Cairo 11511 . P.O. Box 1891 Cairo Tel. : (00202) 5900735 - Fax : (00202) 5917109
e. mail address : exeforum@thewayout.net

إستمرارية مؤتمرات الجماعة فى خدمة الإدارة و المجتمع

المؤتمر	السنة
١- التطبيقات الإشتراكية : و التنظيمات الشعبية فى الشركات وسياسة الأسعار فى المجتمع وسياسة الإدماج بين الشركات	١٩٦٤
٢- مشاكل التخطيط على مستوى الشركات العامة	١٩٦٤
٣- الحوافز فى المجتمع الإشتراكى	١٩٦٥
٤- تنمية الصادرات فى مرحلة العمل القادم	١٩٦٦
٥- اجادةالاداء ٠٠٠وجودةالانتاج	١٩٦٩
٦- الوحدات الاقتصادية فى مواجهة السبعينات	١٩٧٠
٧- دور رجال الادارة العليا فى مواجهة المستقبل	١٩٧١
٨- دور الادارة فى مرحلة المواجهة	١٩٧٢
٩- ادارة ٠٠و تنشيط التعاون الإقتصادى العربى	١٩٧٣
١٠- قطاع الاعمال فى ظل سياسةالانفتاح	١٩٧٤
١١- استراتيجيات التنمية	١٩٧٥
١٢- قدراتنا الذاتيةامام التحديات فى مرحلة العمل القادمة	١٩٧٦
١٣- الاصلاح الاقتصادى وقطاع الاعمال لماذا٠٠٠ والى ايـن	١٩٧٧
١٤- الادارة بين الازمة والثروة	١٩٧٨
١٥- الادارة وتحديات السلام	١٩٧٩
١٦- القطاع العام ٠٠ والخاص ٠٠ والمشترك الى أين	١٩٨٠
١٧- استراتيجية الادارة والسياسات الاقتصاديةالحاكمة	١٩٨١
١٨- قضايا الانتاج والانتاجية ومشكلات الادارة المصرية	١٩٨٢
١٩- ادارة التنمية ٠٠ بقدراتنا الذاتية	١٩٨٣
٢٠- الانتاج الوطنى ٠٠ ومستقبل مصر الاقتصادى	١٩٨٤
٢١- الإدارة وإستراتيجيات التنمية حتى سنة ٢٠٠٠	١٩٨٥
٢٢- التحديات واستراتيجية جديدة للادارة	١٩٨٦
٢٣- الادارة وتحديات التنمية	١٩٨٧
٢٤- الادارة فى القرن الحادى والعشرين	١٩٨٨
٢٥- ادارة التنمية ومواجهة الازمات	١٩٨٩
٢٦- ادارة التغيير فى المجتمع المصرى	١٩٩٠
٢٧- محاور التغيير فى المجتمع المصرى	١٩٩١
٢٨- مسار التغيير فى المجتمع المصرى	١٩٩٢
٢٩- من أجل نهضة مصرية " مصداقية الاصلاح"	١٩٩٣
٣٠- مستقبل التنمية فى مصر "رؤية مجتمع الادارة "	١٩٩٤
٣١- مصر على طريق التقدم	١٩٩٥
٣٢- تنافسية المجتمع المصرى	١٩٩٦
٣٣- تحديث مصر	١٩٩٧
٣٤- مصر و عصر العولمة " التحديات والفرص"	١٩٩٨
٣٥- مصر المستقبل "عدالة ٠٠ توازن ٠٠ مؤسسات "	١٩٩٩
٣٦- الإقتصاد المعرفى " رؤية مستقبلية لمجتمع الإدارة "	٢٠٠٠
٣٧- مصر و التعاون العربى " الواقع و تحديات المستقبل "	٢٠٠١
٣٨- مستقبل التنمية فى مصر " خمسون عاما على ثورة يوليو "	٢٠٠٢
٣٩- مصر و المستجدات الإقليمية و العالمية	٢٠٠٣